وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مسار الإنفاق العام ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر
دراسة حالة: الجزائر 2000-2017

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

من إعداد الطالبتين:
- ✓ سوالمية سلاف
- ✓ فصيح سمية

تحت إشراف الدكتور
- رايس فضيل

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
آيت يحي سمير	أستاذ محاضر –أ-	رئيســـــــا
رايس فضيل	أستاذ محاضر –أ-	مشرفا ومقررا
طلبة عادل	أستاذ محاضر –ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

شكر وتقدير

قال الله تعالى

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

سورة النمل الأية 19

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلالي وجهك وعظيم سلطانك، اللهم لك الحمد حتى ترضى وإذا رضيت، وبعد الرضى ، اللهم لك الحمد عل التيسير والتسهيل والتوفيق على إتمام هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى عائلتنا التي لاطالما كانت سند لنا في الحياة ودافع لنا في التقدم، كما لاأنسى فائق العرفان ولامتنان والتقدير إلى أستاذنا الفاضل رايس فضيل عرفانا منا بجميله وشكرا على قبوله الإشراف وحرصه على أن يكون هذا العمل في أحسن صورة، من خلال توجيهاته القيمة وتصحيحاته الدقيقة مما سمح بالتجنب الكثير من أخطاء وعلى النصائح والتوجهات القيمة جزاك الله كل خير كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الزميل الطالب دويشين عبد اللطيف والأخ جدي أيوب على المجهودات المبذولة حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية

دون أن ننسى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات

إلا بذكرك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

من ربط الله طاعته بالجنة ، من أحبهما حبا عميقا كالبحر متسعا كالفضاء

إلى نبع الحنان... وبحر الأمان... التي رافقتني دعواتها دائما إلى التي لو أفنيت عمري لأرضيها

إلى معنى الحب... ومعنى الحنان والتفاني .....إلى بسمة الحياة وسر الوجود... ماماتي الغالية

من تعب وضحى من أجلي، إلى الذي سهل لي طريق العلم والمعرفة وعلمني الصبر والثبات وحب الخير

إلى من علمني العطاء بدون انتظار.... إلى من أحمل إسمه بكل افتخار أبتي العزيز

إلى الأنوار التي أنارت بيتنا وجعلته جميلا إخوتي وأخواتي والكتاكيت الصغار:

يوسف .. جهاد.. ريتا.. ريماس.. محمدأمين.. إلياس.. ريتاج.. روان.. رشيد.... محمد علي واخيرا إدريس

إلى من أكن لها الحب والاحترام صديقتي الغالية مايا

إلى كل الاصدقاء والصديقات الأحبة وزملاء الدراسة وخاصة:

صبرينة .. منال.... أميرة.... جيهان... ..نبيلة..... منى... كلثوم....

وإلى دفعة 2019 ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

إلى كل من كتبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

إلى كافة الأهل والأقارب والأحباب وكل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو بعيد

سلافة

الإهداء

بسم أعلى الذي لا يعلو عليه شيئ ، بسم الله الذي لا كبيرا سواه ، بسمه تعالى، وكفى وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، أما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا سورة الإسراء الأية 23

إلى **أمي الغالية** ... إلى الشمعة التي أنارت طريقي أهديك سلاما لو رفع الى السماء لكان قمرا منيرا لو نزل إلى الأرض لكفاها سندسا وحريرا ولو مزج بماء البحر لجعل ملح الأجاج عذبا فرتأ سلسبيلا إليك ياأمي أدامك وشفاكي الله يانور دربي وبلسم جراحي

إلى **أبي الحنون**... إلى أغلى إنسان على قلبي ومعلم في الصبر، إلى من أفتخر أني أحمل إسمه، إلى أرقى من رأته عيني إلى صاحب الصدر الرحب والدي ياصاحب القلب الكبير كل الكلمات لاتفيك، ولو بحق من حقوقك علي ولاتصفه جزء من جميلك طيلة حياتي إليك أبتي الحنون أدامك الله تاج على رأسي

إلى من حبهم يجري في عروقي إلى من ترعرعت وتربيت بينهم إخوتي وأخواتي **خديجة، شيماء، أيمن، أمجد**

إلى الصديقة الحنونة والعزيزة على القلب الصديقة التي تقف إلى جانبي بإستمرار الهدية التي أرسلها الله لي سلافة أدام الله صداقتنا

إلى الصديقات **صبرينة، جيهان منال، أميرة، كلثوم، منى،اسيا**

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تذكره مذكرتي

إلى كافة طلبة ماستر علو إقتصادية دفعة 2019

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

إلى كافة العاملين والأساتذة لكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

سيقف قلمي هنا ليستقر بين أنضاركم ما كتبت لعلها هذه المفردات تكون خير حتى تذكروني يوما ما.

سمية

الفهرس العام

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
محتويات الفهرس	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية	
تمهيد	07
المبحث الأول: عموميات حول النفقات العامة	08
المطلب الأول:ماهية النفقة العامة	08
المطلب الثاني:تقسيمات النفقة العامة.	11
المطلب الثالث: مؤشرات النفقة العامة	15
المبحث الثاني: قواعد وأسس نفقات العامة.	18
المطلب الأول: ضوابط ومحددات النفقة العامة	18
المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة	21
المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للنفقة العامة	24
خلاصة	28
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها	
تمهيد	30
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية	31
المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية	31
المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية	36
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الإقتصادية	38

المبحث الثاني: مقومات حول التنمية الإقتصادية	41
المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	41
المطلب الثاني: معوقات التنمية الإقتصادية	45
المطلب الثالث: أثار الإنفاق العام على الجوانب الإقتصادية	47
خلاصة	51
الفصل الثالث: أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000-2017	
تمهيد	53
المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر2000-2017	54
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004	54
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو2004-2009	56
المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010 – 2019)	59
المبحث الثاني: أثار سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000 -2017)	62
المطلب الأول: علاقة الإنفاق العام ببعض مؤشرات التنمية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2017)	62
المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية في النفقات العامة	70
المطلب الثالث: الإصلاحات المطلوبة	76
خلاصة	80
خاتمة	81
قائمة المراجع	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	التوزيع القطاعي لمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)	55
02	القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)	58
03	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010– 2014)	60
04	نسبة تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000 – 2017	63
05	تطور معدلي الإنفاق العام والتضخم في الجزائر 2000 – 2017	66
06	تطور رصيد ميزان المدفوعات والنفقات العامة في الجزائر (2000 – 2017)	69
07	تطور النفقات العامة في الجزائر من 2000–2017	71
08	مجموع النفقات العامة من 2011 إلى 2014	75
09	مجموع النفقات من 2015 إلى 2018	76

مقدمة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى كونها تقوم بتحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، حيث تستخدم الدولة أدوات السياسة المالية المتعددة لتحقيق مختلف أغراض السياسة الاقتصادية قصد أحداث أثار اقتصادية ، اجتماعية مرغوبة أو تجنب أثار أخرى غير مرغوبة بما يتناسب وخططها التنموية .

ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تعاظمت أهمية الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق دورها في الميادين المختلفة وصورة توضح البرامج الحكومية في المجالات كافة في شكل أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجيات العامة للأفراد، وسعيا إلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة لهم، فالنفقات العامة تساهم بشكل مباشر في تنمية رأس مال البشري بتمويلها لخدمات الضرورية التي تقدم لأفراد المجتمع باعتبارهم وسيلة التنمية الاقتصادية وهدف لها في الوقت نفسه ومن هذا المنطلق تمثل التنمية الاقتصادية هدف تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقها،والبحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع.

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل، لاسيما من حيث كمية الموارد المخصصة لها نتيجة تحسن المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في اسعار البترول وذلك عبر برامج الإستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، والممتدة على طول الفترة (2001 – 2017)

وقد تمثلت في برامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004 والبرنامج التكميلي 2005 – 2009 والمخطط الخماسي لتنمية 2010 – 2014 والمخطط الخماسي لتنمية 2015 – 2019 الهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط اقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الإقتصادي وتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الإقتصادية، المالية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد وبعث حركية الإستثمار والنمو الجديد.

إشكالية الدراسة

وتأتي هذه الدراسة بالارتكاز على التجربة الجزائرية في الإنفاق العام ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية في ظل البرامج التنموية من 2000–2017

ومن ثم تتلخص الإشكالية الدراسة في التساؤل التالي :

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017 ؟

ينبثق على التساؤل السابق مجموعة من الأسئلة الفرعية:

– هل ينمو الإنتاج الوطني بارتفاع حجم النفقات العامة ؟

–ما هو مضمون البرامج التنموية في الجزائر في الفترة مابين 2000 – 2004 ؟

–كيف كان تأثير سياسة الإنفاق العام على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلق لدراستنا:

الفرضية الرئيسية

أثرت برامج دعم الإنعاش الإقتصادي المسطرة من قبل الدولة خلال الفترة 2000 – 2017 في تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرضيات الفرعية

– ارتفاع حجم النفقات العامة يؤثر ايجابيا على نمو الناتج المحلي؛

– البرامج التنموية تضمن مجموعة من المشاريع تهدف أساسا لرفع معدل النمو الاقتصادي وتقليل من حدة البطالة؛

–أثرت برامج دعم الإنعاش الاقتصادي المسطرة من قبل الدولة خلال الفترة 2000–2017 لتحقيق النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع :

اختيار هذا الموضوع لم يكن إلا منطلق نظري وتطبيقي لإثراء المعارف والقدرات في هذا الموضوع والتي من شأنها أن تفيد في المستقبل الدراسي في حالات التدرج كما أن السبب الجوهري لاختيار الموضوع يعود إلى أهميته وأسباب أخرى هي:

– إتباع الجزائر لسياسة الإنفاق العام توسعية ترتكز بالأساس على زيادة الإنفاق العام ابتداء من سنة 2000

– التعرف على أهم تأثيرات التي تظهر جراء التغير في النفقات العامة على التنمية الاقتصادية

– التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الجزائر من أجل رفع معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق الانعاش الاقتصادي

– وكذلك من بين الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع الى كون المشاريع والبرامج التنموية الكبرى اكتسبت أهمية كبيرة طيلة العشرية السابقة 2000 – 2014 وحتى خلال الخماسي الحالي 2015 – 2019 .

– وأيضا الرغبة في متابعة إنفاق الأموال العمومية بالنظر إلى التكاليف الكبيرة لهذه المشاريع ومدى تحقيق أهداف السياسة المالية .

أهداف الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة جزء متمم للأبحاث السابقة والتي تبحث في النقاط التالية:

– استعراض دور الدولة الجزائرية في المساهمة في إنعاش الإقتصاد الوطني؛

– تتبع برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017 ؛

– تحليل أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 – 2017 .

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على جانب الإنفاق العام بالجزائر حيث من المهم جدا تتبع مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017 خصوصا مع المسار الجديد الذي اتبعته الحكومة الجزائرية المتمثل في برامج الإستثمار العام والبحث في تقييمها من خلال تحقيقها لأهداف المرجوة .

المنهج المتبع

تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عند تناول الجوانب النظرية لكل من الاتفاق العام و التنمية الاقتصادية ومحاولة بيان العلاقة المتبادلة بينهما

واعتمدت الدراسة على عدد من مصادر البيانات من أجل الوصول إلى بيانات أكثر دقة,حيث اعتمدت الدراسة على الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات الجزائر, كما اعتمدنا أيضا تقارير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية

الدراسات السابقة

من بين أهم الدراسات السابقة

- **بودخدخ كريم**,أثر سياسة الاتفاق على النمو الاقتصادي, دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ,مذكرة ماجستير علوم تسيير والتي جاءت بأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي ولكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2001 – 2009 وان هذا النمو اقتصر على قطاع البناء و الأشغال العمومية وقطاع الخدمات .

- **دراسة نبيل بوفليح** 2012 والتي جاءت بدراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 لخصت أن النظرية الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تناسب اقتصاد الجزائري بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وان تأثير هذه السياسة على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف .

- **دراسة صالحي ناجية، مخناش فتيحة** 2013 والتي جاءت اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي والتي أشارت بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف والتي أرجعت أسباب هذا الضعف إلى ضعف سياسات الاقتصاد الكلي .

حدود الدراسة

تتعدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين زماني ومكاني حيث اقتصر الإطار المكاني للدراسة في الجزائر الذي عرف توجه نحو سياسة اتفاقية توسعية في السنوات الأخيرة أما من حيث الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة من 2000- 2017 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب.

تقسيم الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة مكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة حيث تناولنا في الفصل الأول عموميات عن الإنفاق العام وقد قمنا بتقسيمه إلى مبحثين تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها ومؤشراتها أما المبحث الثاني سيتم من خلاله التعرف إلى قواعد وأسس النفقات العامة

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد خصصناه للحديث على التنمية الاقتصادية فقد قسم هذا الفصل أيضا إلى مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات التنمية الاقتصادية أما المبحث الثاني سيتم التطرق إلى مقومات التنمية الاقتصادية

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تحليلية وإسقاط الدراسة النظرية عليه وذلك من خلال معرفة مدى تأثير سياسة الاتفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000-2017 حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تم التطرق فيه برامج الإنفاق العام في الجزائر من 2000-2017 والمبحث الثاني أثار سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأخيرا الخاتمة و التي تم ذكر فيها أهم النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات الموضوعة وكذلك ذكر أهم التوصيات .

صعوبات الدراسة

تمت مواجهة بعض الصعوبات خاصة في الجانب التطبيقي المتعلقة ببعض الإحصائيات خاصة في السنوات الأخيرة وذلك لاختلافات الرقمية المتواجدة في التقارير الرسمية.

الفصل الأول:

الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

الفصل الأول : الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

لقد تزايد الاهتمام بالنفقات العمومية نظرا لتطور مفهوم الدولة واسهامها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، اذا كانت نظرة التقليديين للنفقات العمومية نظرة كمية تهتم بتحديد حجمها وكيفية صرفها ولم تتغير هذه النظرة للنفقات العمومية الا بعد حدوث أزمات اقتصادية متكررة مع مطلع القرن العشرين وعجز قوى السوق في احداث التوازن،بالاضافة الى تطور الفكر الاقتصادي الذي أقر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لاستحالة حدوث التوازن دونها.

وترجع أهمية النفقات العامة الى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى اليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة و كيفية تمويلها.

ونظرا لأهمية النفقات العامة تم تخصيص هذا الفصل لدراستها، ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول النفقات العامة وتقسيماتها ومؤشراتها،أما المبحث الثاني سيتم من خلاله التعرف إلى قواعد وأسس النفقات العامة.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية كما يلي:

- **المبحث الأول: عموميات حول النفقات العامة**
- **المبحث الثاني: قواعد وأسس نفقات العامة.**

المبحث الأول: عموميات حول النفقات العامة

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في نشاط اقتصادي،حيث تقوم بإشباع حاجات العامة عن طريق الانفاق العام،ومع تطور الحاجات الانسانية واتساع الرقعة الجغرافية للدول وتعقدت متطلبات الانسان زادت أهمية اللجوء إلى النفقات العامة حيث أصبحت تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول.

ويتم التطرق إلى المطالب التالية كما يلي:

- ✓ **المطلب الأول:ماهية النفقة العامة**
- ✓ **المطلب الثاني:تقسيمات النفقة العامة.**
- ✓ **المطلب الثالث: مؤشرات النفقة العامة**

المطلب الأول:ماهية النفقة العامة

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيرها على نشاط اقتصادي،كما أنه ومع تطور الحاجات الانسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات السياسة الإقتصادية.

أولا:تعريف النفقة العامة

لها عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أوإحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة؛[1]

ان النفقات العامة هي مبلغ من المال(اقتصادي أو نقدي)يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة؛[2]

[1]– فتحي أحمد ذويب عواد، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013 ، ص: 59.

[2]– خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص:58.

يقصد بالنفقات العامة المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة؛[1]

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومات والجماعات المحلية)أوأنهامبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة؛[2]

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها:مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف الشامل للنفقات العمومية،فالدولة وبصدد تحقيق الحاجات العامة تقوم بإنفاق قدر من النفقات العامة سواء كان ذلك للإنتاج سلع أوتقديم خدمات أومن خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أوخارجية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية.

ثانيا:عناصر النفقة العامة

تتمثل عناصر النفقة العامة فيما يلي:

1- النفقة العامة مبلغ من النقود

إن السمة الحديثة للإنفاق العام هو ان الدولة تقوم بإنفاق مبالغ نقدية لتحصيل مايلزمها من السلع والخدمات ويعتبر هذاالأسلوب عاديا لحصول الدولة على احتياجاتها المختلفة غيرأن الدولة تستطيع الحصول على هذه الإحتياجات فسرا وبدون مقابل لها لتسخير الأفراد مثلا،وقد هجر هذا الأسلوب ولجأت الدولة إلى أسلوب أن تمنح مقابلا نقديا للأفراد الذين يقدمون خدمات لها.[4]

2- المنفعة العامة تصدر عن الدولة أو شخص معنوي

إن الحديث عن النفقات العامة يعني النفقات التي تصدرعن الدولة،إلاأن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو مايطلق عليه القانوني والإداري،ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة،وهوما يسمى المعيار الوظيفي أو المعيار الموضوعي.[5]

---

[1]- عصفور محمد شاكر، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص:260.

[2]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص:65.

[3]-حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص:117

[4]-فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص:59.

[5]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية ، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان ، 2007، ، ص ص :56-57

أ- **المعيار القانوني والإداري:** يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق التي تحدد طبيعة النفقة، وما إذا كانت عامة او خاصة ، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام أو الشخص المعنوي العام، وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة،وتعتبرالنفقات الخاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة أو أشخاص القانون الخاص ويستند أصحاب هذا الرأي إلى اختلاف طبيعة نشاط القانون العام عن طبيعة نشاط الشخص المعنوي الخاص، ويرجع هذا اختلاف بصورة أساسية إلى أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية العامة، ويعتمد في ذلك على القوانين والقرارات الإدارية ،أي على سلطة الأمر، بينما يهدف نشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة،التي تعتمد على التعاقد ومبدأ المساواة بين المتعاقدين.[1]

ب- **المعيار الوظيفي(الموضوعي):** يعتمد هدا المعيار على الفكرة الإقتصادية والإجتماعية، والتي تاخذ في حسابها تطور الدولة واتساع نطاق نشاطها المالي، حيث تحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، وبناءا على ذلك تعتبر النفقات العامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصين اللذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية ، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام، في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة.

يلاحظ أن الاخذ بالمعيار الوظيفي الذي يعتمد الفكرة الاقتصادية والاجتماعية، يستبعد جزءا كبيرا من نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة.[2]

3-هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:

هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الأفراد.

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص:59.

[2]-سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة"النفقات العامة، أداة العامة للميزانية العامة"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص:28.

يعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر، حسب التطور الحضاري و الاجتماعي و الثقافي لكل مجتمع، ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب، لتحديد الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام.[1]

ثالثا:مبررات اللجوء إلى النفقة العامة

تختلف نسبة الإنفاق العام بين مختلف البلدان اختلاف كبيرا،حيث يرى العديد من الإقتصاديين على رأسهم غالبية أن تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام أمر أساسي في ظل سيادة عدم اليقين من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي و الفعالية الإقتصادية، على عكس ذلك فإن فريدمان من خلال كتابه(حر في الإختيار) وضح أن قيام الدولة بالتوسع الى ماهو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه إستعمال الموارد بكفاءة،

ويكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق وهذا لا يعدوا أن يكون شرط ضروريا لإتخاذ سياسات تدخلية،حيث يقتضي رسم هذه السياسات مقارنة العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي وذلك من خلال معيارين أساسيين هما معيار الكفاءة "تحقيق فوائد أكبر بنفس مستوى التكاليف" ومعيار العدالة في توزيع الدخول يمكن إيجاز مبررات التدخل الحكومي فيمايلي:[2]

- عجز الأسواق عن توفير سلع بمواصفات معينة يتطلب تدخل الدولة لحل مشكلة انفاق السوق؛
- حجم المشروع ودرجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع تستلزم تدخل الحكومي في السوق .

المطلب الثاني:تقسيمات النفقة العامة.

لم تجد مسألة تقسيم النفقات العامة صدى واسع في نظرية تقليدية، وذلك بسبب الطبيعة الموحدة للنفقة العامة ولمحدودية دور الدولة، ولكن مع تطور دورها وتدخلها في النشاط الإقتصادي تنوعت النفقات العامة، وظهرت الحاجة إلى تقسيمها إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفق لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالم.

وفيما يلي أهم تقسيمات النفقات العامة:

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، 1992، ص:65.

[2] – فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدار الكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص:118– 119 .

أولا: التقسيم النظري العلمي للنفقات العامة

يندرج تحت هذاالتقسيم أكثر من نوع للنفقات العامة فنجد:

1- تقسيم النفقة العامة من حيث دوريتها

جرى العرف اقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين نفقات عادية وغير عادية وهي موضحة كما يلي:[1]

أ- نفقات عادية: يقصد بها تلك التي تكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي خلال كل سنة مالية واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب وغير ذلك.

ب- نفقات غير عادية: فهي التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية كالفيضانات حي باب الوادي في 10 نوفمبر 2001أو الهزة الأرضية التي ضربت مدينة بومرداس وضواحيها في 21 ماي 2003 حيث تم رصد أغلفة مالية هامة في قانون مالية 2002 وقانون المالية التكميلي2003.

2- تقسيم نفقات العامة من حيث الهدف منها

استنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات:[2]

أ-النفقة إدارية: هي التي تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الإقتصادية والإدارية ...الخ فجميعها تكاليف ضرورية لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية.

ب-النفقة الإقتصادية: تتضمن النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الإقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في إستخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي من خلال زيادة عدد متاح من إستثمارات البنية الأساسية وزيادة الإستثمارات في القطاع العام.

ج-النفقة الإجتماعية: جميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الإجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة وفقراء منهم بصفة خاصة، وإستنادا لذلك

[1]- محرزي محمد عباس،**إقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص :90 -91.

[2]- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص :476.

فإن غالبية إن لم تكن جميع نفقات برامج الرفاهية تعد نفقات إجتماعية مثل إعانات الفقراء، إعانات الرعاية الصحية وإعانات البطالة ...الخ.

إن العديد من النفقات الإقتصادية ينجم عنها العديد من الأثار الإجتماعية مع أن العديد من النفقات التي يتم تصنيفها على أنها نفقات إجتماعية ينجم عنها أثار إقتصادية متراكمة ومنتظمة.

3- تقسيم النفقات من حيث أثارها الإقتصادية

تأثر النفقات العامة على الدخل قومي والناتج القومي وانطلاقا من هذا الأثر تقسم النفقات العامة إلى:[1]

أ- **النفقات الحقيقة:** تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع او خدمات او رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية والتقليدية والحديثة إلى جانب النفقات الإستثمارية أوالرأسمالية.

ب- النفقات التحويلية: (الإعانات الإقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات ، نفقات المساعدة والتضامن، المساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الإجتماعية) فكلها هدف ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخيل على الفئات الإجتماعية، فالإقتطاعات الضريبية المفروضة المتوفرة لدى الفئات المحرومة اجتماعيا(أشخاص مسنين، عاطلين عن العمل، طلبة....الخ) وبما أن هذه الفئات تنتهز فرصة زيادة مداخيلهم لإشباع حاجاتهم الإستهلاكية الضرورية، مما يجعلنا نستنتج أن النفقات التحويلية تعمل على زيادة الطلب الكلي فلهذه النفقات أثر إقتصادي مفيد، خاصة في فترات الإنحسار الإقتصادي لما تؤدي بالصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية لكن يمكن للنفقات التحويلية أن تشكل خطرا خلال توسع إقتصادي مصحوب بتضخم نقدي فالطلب الإجمالي ذو الزيادة القوية يمكن أن يجر إلى ارتفاع الأسعار.

4- تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها

يعتمد تقسيم النفقات العامة على نطاق سريان نفقة عامة ومدى استفادة أفراد المجتمع من نفقة عامة ولهذا يمكن تقسيمها إلى:

[1]- محرزي محمد عباس،**إقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:84.

أ- **نفقات وطنية(قومية):** هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الإتحادية أوالمركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع الوطني القضاء والأمن، فهي نفقات ذات الطابع الوطني.[1]

ب-نفقات محلية(إقليمية): هي التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات، المدن والقرى التي ترد في ميزانية هذه الهيئات، وما هو جدير بالذكر أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.[2]

ثانيا: التقسيم العملي للنفقات العامة

يندرج تحت هذا التقسيم أيضا أكثر من نوع لنفقات فنجد:

1- المعيار الإداري

يعتبر التقسيم الإداري للنفقات العامة من أقدم تقسيماتها، ومزال يحتل مكانة هامة في مجال إجرءات إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، ويقوم هذا التقسيم على التميز إما على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وإما على أساس الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة، ووفق لهذا التقسيم يحدد لكل من أجهزة الدولة المختلفة جزء معين من الموارد العامة ليتسنى لها لاحقا رسم سياستها الإنفاقية، إضافة إلى ذلك فإن هذا التقسيم يمنح للمطلع على الميزانية العامة للدولة معرفة إتجاهات السياسة الحكومية عن طريق دراسةحجم النفقات المخصصة لكل مصلحة من مصالح الدولة وإجراء المقارنات المناسبة في هذا المجال.[3]

2- **التقسيم الوظيفي**

يتم الإعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الإنفاق عليها، ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص، وبعد ذلك يتم تخصيص إعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة.[4]

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص:92.

[2]-علي العربي وعبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص:44.

[3]- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة(مدخل تحليلي معاصر)**، مرجع سبق ذكره، ص: 476.

[4]- فوزت فرحات، **المالية العامة(الإقتصاد المالي)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص:272.

3-التقسيم الإقتصادي

يتم الإعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسهادوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الإقتصادية.[1]

من خلال عرض مختلف التقسيمات الواردة بشأن النفقات العامة يمكن استخلاص أن تنوعها وتعددها انما هو تبعا لطبيعتها او وظيفتها أو الأثر الذي تحققه، من خلالها يتم الوصول الى الهدف الذي يتم السعي نحوه.

المطلب الثالث: مؤشرات النفقة العامة

لايمكن الحكم على تعميم ظاهرة تزايد النفقات العامة والحكم على أنها ظاهرة مطلقة إلا اذا استشهدنا وبرهنا على ذلك من خلال المؤشرات التي تثبت مدى صحة ذلك.

أولا:مؤشر الميل المتوسط للنفقات العام

يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة.

1- الصيغة القانونية للمؤشر

يعتبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي ويصاغ بالشكل التالي:[2]

الميل المتوسط للنفقات العامة= النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي

2- دلائل المؤشر

لهذا المؤشر أبعاد و دلائل اجتماعية واقتصادية.

- يعبرعن مقدار ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي لغرض النفقات العامة؛

- يعبر عن درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عموما والاجتماعية خصوصا، ومن ثم يعبر عن الدور والفلسفة السياسية للدولة، حيث كلما ارتفعت نسبته كلما دل ذلك على التدخل الاوسع للدولة والعكس صحيح؛

[1]- طارق محمد الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008 ، ص:126.

[2]- سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة أولى، دار دجلة، عمان، 2011، ص: 102.

– يعبر عن مستوى اشباع الحاجات العامة ومدى تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي والرفاهية للمجتمع كله.

وتزداد مصداقية هذا المؤشر كلما ارتفعت الحصة النسبية لنفقات التنمية الاجتماعية في مجال النفقات العامة ويصدق هذا برمجة اكبر على هيكل النفقات العامة للدول النامية، حيث يخصص جزءا كبيرا من تلك النفقات إلى الدفاع والأمن والإدارة.

ثانيا: مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة

يعتبر هذا المؤشر كذلك من بين المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة.

1– الصيغة القانونية للمؤشر

يوضح هذا المؤشر ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة تستخدمه لإشباع الحاجات العامة، كما يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، ويحسب باستخدام الصيغة التالية:[1]

الميل الحدي للنفقات العامة = التغير في النفقات العامة / التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

2–دلائل المؤشر

تتمثل في:[2]

– يعبر عن مقدار ما يخصص من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لغرض الانفاق العام؛

– يعبر عن مقدار ما تجنده الدولة من الزيادة في الدخل القومي لمواجهة حاجات المجتمع المتزايدة ومستوى اشباعها.؛

– يعبر عن مدى اهتمام الدولة بالحاجات العامة؛

– يعبر عن مدى نجاح السياسة الانفاقية في اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات ذوي الدخل المحدود؛

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص102.

[2]– طلال محمود كداوي، **الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العدد4، السنة التاسعة، 1978، ص:155.

وتزداد فعالية هذا المؤشر مع زيادة مقدار ما ينفق من الزيادة في النفقات العامة على مجالات وقطاعات التنمية.

تكون قيمة الميل الحدي للانفاق العام مابين الصفر والواحد الصحيح، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في اشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي، ويستخدم هذا المؤشر كذلك بين الدول وللمقارنة بين فترات متعددة للدولة نفسها.

ثالثا: مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة

يعتبر هذا المؤشر كذلك من بين المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة.

1-الصيغة القانونية للمؤشر

يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة ويحتسب وفق الصيغة التالية:[1]

نصيب الفرد من النفقات العامة = النفقات العامة / عدد السكان.

2-دلائل المؤشر

تتمثل في مايلي:[2]

- يعبر عن مستوى رفاهية أفراد المجتمع؛
- يعبر عن درجة الإشباع في المتوسط للفرد الواحد من الحاجات العامة.

إن دقة هذا المؤشر تزداد بزيادة حصة الفرد من النفقات الاجتماعية، حيث توجد علاقة موجبة وارتباط قوي بين مستوى الرفاهية من ناحية وحصة الفرد من هذه النفقات، ولكي يتحقق مستوى رفاهية عالي لابد ان يكون معدل نمو النفقات العامة و النفقات الاجتماعية خصوصا اعلى من معدل نمو السكان.

[1]-سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:104.

[2]- **المرجع نفسه**، ص:105.

المبحث الثاني: قواعد وأسس نفقات العامة.

إن إنفراد السلطة العمومية بقرار النفقات العامة لايعني المضيء بها قدما الى مستويات غير محددة، وإنما يكون ذلك وفق معايير ومحددات تضبط الحجم الضروري والنوع الأمثل للنفقات العامة الواجب تنفيدها حرصا على إضفاء الفعالية في اثرها على الإقتصاد والمجتمع، ورغم هذه الضوابط والمحددات فان النفقات العامة في تطور وتزايد مستمر وذلك راجع الى أسباب عديدة تختلف بإختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية/ وسيتم التطرق إلى المطالب التالية كالآتي:

- ✓ المطلب الأول: ضوابط ومحددات النفقة العامة
- ✓ المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة
- ✓ المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للنفقة العامة

المطلب الأول: ضوابط ومحددات النفقة العامة

باعتبار النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف الى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية فإن إقرارها يكون بعد التنفيذ بجملة من الضوابط والمعايير ومراعاة لعدد من المحددات، وذلك تجنب لأية آثار سلبية نتيجة الاقرار العشوائي و اللامدروس لهذه النفقات.

أولا: ضوابط النفقات العامة

تتمثل ضوابط النفقة العامة في ثلاث قواعد وهي:[1]

1- قاعدة المنفعة

يجب أن يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة إجتماعية ممكنة، لذلك لايجوز للدولة أن تنفق في أمور لايرجى منها نفع، إلا أن المنفعة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها تختلف عن المنفعة عند الأفراد.

2-قاعدة الإقتصاد

وتتضمن تجنب التبذير في النفقات العامة لأن مبرر النفقة هو ما تحققه من منفعة اجتماعية، ولاتقوم المنفعة عن طريق إنفاق تبذيري كزيادة عدد الوظفبن بشكل يفوق الحاجة لهم أو إجراء تنقلات

[1]- فتحي احمد ذياب عواد،**إقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 69-71.

غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة، والإنفاق الزائد على المظاهر في الدوائر الحكومية ويحتاج تجنب التبذير في الإنفاق العام إلى تعاون وتضافر جهود مختلفة ورقابة الرأي العام للكشف عن ذلك إلى جانب الرقابة الإدارية والبرلمانية.

3- قاعدة الترخيص

تعني النفقة تصرف هيئة عامة بأموال عامة ولهذا ينبغي أن تحصل على إذن من السلطة المختصة لأن الإنفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لايتم إلا بالقانون.

ثانيا: محددات النفقة العامة

تمثل النفقة العامة مبلغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن الوصول إليه في اقتطاع الضرائب، وتتراوح نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام بين5-25 إلا أن مثل هذا الرأي لايمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالإختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لاتبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، وتختلف من دولة إلى أخرى وأهم هذه العوامل:[1]

1- دور الدولة

إن دور الدولة يؤثر بشكل كبير في تحديد حجم النفقات العامة، لأن القيام بوظائفها هو الذي يستلزم هذه النفقات التي ازدادت وتطورت مع تطور مهام الدولة خلال الفترة مابين القرن الثامن عشر والقرن العشرين، كما سنرى في النقاط التالية:

أ-النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة: تركز اهتمام الإقتصاديين التقليديين أمثال أدم سميث، دافيد ريكاردو على تحديد المبلغ الواجب انفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، وكانو يرون تحديد حجم الإنفاق بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تحقيق العبئ المالي على أفراد المجتمع.[2]

ب-النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة: خرجت الدولة من مفهوم الحياد وأصبحت مسؤولة عن التوازن الإقتصادي والإجتماعي وأثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة، كما ازداد حجمها وارتفعت نسبتها إلى الدخل الوطني.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص: 16.

[2]- محمود حسين الوادي، **مرجع سبق ذكره**، ص:117.

ج-النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة: في العقد الثاني من القرن العشرين وبعد قيام الثورة في روسيا عام 1917حيث برزت افكار ومبادئ الإشتراكية وجدت تطبيق لها في إطار الدولة الإشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فأصبحت الدولة تملك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج مما جعلها منتجة وتقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني.

2- القدرة التمويلية للإقتصاد:

من بين محددات حجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية ويقصد بها مدى مقدرة الإقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة، دون الإضرار بمستوى المعيشة للأفراد أو القدرة الإنتاجية لديهم، وتنقسم القدرة التمويلية للإقتصاد إلى قسمين:[1]

أ-القدرة التكليفية: وتتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الإقتطاعات الضريبية.

ب-القدرة الإقراضية: وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية.

3- مستوى النشاط الإقتصادي

تؤثر النفقات العامة على النشاط الإقتصادي ولها دور في رسم السياسة الإقتصادية في حالات الركود والإنتعاش الإقتصادي من الناحية الإقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافق بصورة عكسية مع مستوى النشاط الإقتصادي، فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الإجتماعية والإقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الإقتصادي، وتنخفض في فترات الإنعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم.[2]

[1]- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:18.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص: 19، 18.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

إن ظاهرة زيادة النفقات العامة هي ظاهرة عامة ومستمرة، وهذه الزيادة لاتنشأ من تلقاء نفسها، وإنما تظهر لضرورات التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والمالي والإداري، ويمكن خلف هذه الزيادة أسباب يمكن تقسيمها إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.

أولا-الأسباب الظاهرية لإزدياد النفقات العامة

تتمثل أهم الأسباب الظاهرية في زيادة حجم الإنفاق العام الذي يؤدي إلى عدم زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة وهي أسباب لاتعكس زيادة في الخدمات العامة أو تحسنا في مستواها.[1] وهذه الأسباب تتمثل في:[2]

1-إنخفاض قيمة النقد

أصبح الإنخفاض في قيمة النقد مظهرا من مظاهر الحياة الإقتصادية في العصر الحديث، مما دفع بعض الإقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الإقتصادية للدول،

ويقصد بالتضخم زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الإستهلاكية زيادة لا يستجيب لها العرض، وهو مايؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وليس المقصود بالتضخم الإرتفاع المؤقت للأسعار؛ بسبب عجز طارئ في أحد المحاصيل الأساسية في الإقتصاد، أو إرتفاع الأسعار مرة واحدة ثم إستقرارها بعد ذلك،

ولكن المقصود بالتضخم هو الإرتفاع المستمر في الأسعار عبر فترة ممتدة من الزمن.

المستوى العام للأسعار= (النفقات العامة بالأسعار الجارية / النفقات العامة بالأسعار الثابتة) ×100

2- التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية

يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة، هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية، كما في حالة الإنتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية، فاتباع الطريقة الأولى كان يسمح لبعض الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة، أن تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وتوريد المبالغ الصافية وادراجها

[1]- محمد يسري حسن عثمان، **اقتصاديات المالية العامة**، مطابع الطوبجي للنشر، لبنان، 1996، ص:39.

[2]- خبابة عبدالله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:82.

في الموازنة العامة، ونظرا "للإنتقادات التي وجهت إلى هذه الطريقة، اتجهت في العصر الحديث غالبية الدول إلى إتباع طريقة الموازنة الإجمالية، التي توجب على الهيئات والمؤسسات العامة أن تسجل جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة في الموازنة العامة تطبيقا " لمبدأ عمومية الموازنة، مما أدى إلى تضخم رقم النفقات العامة، رغم انه لم تحدث اية زيادة حقيقية في هذه النفقات، وهو ما يجب ان يؤخذ في الحسبان عند إجراء المقارنة بين النفقات العامة خلال فترات مختلفة.[1]

3- إتساع إقليم الدولة

يؤدي اتساع رقعة الدولة، وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية؛ لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها، رغم إزدياد أرقامها.[2]

ثانيا: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

ويقصد بها الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة، ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة.

ويمكن القول إن هناك أسباب حقيقية عديدة تكمن خلف الزيادة في النفقات العامة للدولة، يمكن إجمالها في الأسباب التالية:[3]

1- الأسباب الإدارية

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العاملين فيه، من عمال وموظفين، ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية، والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لاشك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء ما كان منها في شكل رواتب وأجور، أم ماكان منها ثمن لمشتريات الحكومة.

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص:84.

[2]- **نفس المرجع**، ص:85.

[3]- **نفس المرجع**، ص:86.

2-الأسباب الإقتصادية

وهي ناتجة عن عنصرين رئيسيين هما:[1]

أ-**زيادة الدخل الوطني:** فالزيادة في الدخل الوطني تتبعها زيادة في حجم النفقات العامة لأن الزيادة في الدخل الوطني تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وإلى طلب المزيد من الخدمات، وإلى زيادة النفقات العامة للدول لأجل اشباع الحاجات العامة المتزايدة.

ب-تطور الدولة الإقتصادية: منذ الثلاثينيات من القرن العشرين الميلادي حل نظام التدخل والتوجيه الإقتصادي، محل نظام الإقتصادالحر الذي ساد في القرن التاسع عشر وتبعا لذلك، أصبحت الدولة تتدخل للقضاء على البطالة، ولتحقيق الإزدهار الإقتصادي للبلاد، وللقيام بتنفيذ المشاريع الإقتصادية وأصبحت الدولة تتدخل لتوجيه الإقتصاد ووضع الخططات اللازمة لزيادة الدخل الوطني، وحتى تقوم الدولة بدورها الإقتصادي الجديد، بشكل فعال فإن ذلك يتطلب منها المزيد من الإنفاق ولذا أصبح تطور دور الدولة الإقتصادي من أسباب زيادة النفقات العامة الهامة.[2]

3- الأسباب الإجتماعية

تعد الأسباب الإجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة، فالإنتقال من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة والمنتجة، أدى إلى إحلال سياسة إقتصادية وإجتماعية جديدة، مكان السياسة الإقتصادية والإجتماعية القديمة، ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الإجتماعي، إضافة إلى التوازن الإقتصادي وساعد على ذلك تقدم الوعي الإجتماعي، وانتشار الأفكار الإشتراكية وقوة الطبقة العاملة؛

ولم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل، بل تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الإجتماعية وتوفير الخدمات لجميع الفئات الإجتماعية في الميادين المختلفة.[3]

---

[1]- فتحي أحمد ذياب عواد،**اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:87.

[2]- **نفس المرجع**، ص:88.

[3]-خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:89.

5- الأسباب المالية

من الأسباب المالية التي تساعد على زيادة النفقات العامة، سهولة الإقتراض ووجود فائض في الإيرادات تجمع من السنوات السابقة وكون حالا إحتياطيا كبيرا فهذا العنصران يشجعان الحكومات على زيادة الإنفاق.[1]

6- الأسباب العسكرية

تعد الأسباب العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة وإلى دفع هذه النفقات باتجاه التزايد المستمر, والنفقات الحربية، هي من أهم النفقات الحكومية وقد درج بعض الإقتصاديين والماليين، على دراسة هذه الأسباب ضمن الأسباب السياسية, ولكن نظرا لطبيعتها الخاصة، واستقلالها وتحديدها في ضوء اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية واستراتيجية كان لها هذه الفقرة الخاصة بها.[2] ومنه فإن النفقات العامة مست الكثير من الدول (على إختلاف أنظمتها الإقتصادية وتباين درجات تقدمها) إهتمام الإقتصاديين الذين توصلوا في الأخير واعتمادا على الإحصائيات والدراسات التي قامت بها بعض الدول إلى وضع قوانين عامة تفسر ظاهرة نمو النفقات العامة كما وتنوعها كيفا، اذ تندرج هذه القوانين ضمن قوانين التطور الإقتصادي والإجتماعي.

المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للنفقة العامة

تعتبر النفقات العامة من أهم أدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير في المجالين الإقتصاديين والإجتماعي، وذلك لأن النفقات العامة تحدث آثارا إقتصادية في حجم الإنتاج الوطني، وفي طريقة توزيعه وفي الإستهلاك والإدخار والإستثمار.

أولا-أثر النفقات العامة على الإنتاج

وفيما يلي توضيح هذه النفقات وأثرها على الإنتاج:[3]

[1]- فتحي أحمد ذياب عواد،**إقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:90.

[2]-خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:90.

[3]- خالد خضر الخير، **المبادئ العامة في علم المالية العامة والموازنة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014، ص:103.

1-النفقات الإستثمارية

تكون على شكل أثمان آلات ومعدات الإنتاج، وتشمل أيضا تكاليف إقامة مباني المصانع، وإنشاء وسائل المواصلات كالطرق والسكك الحديدية، وتؤدي النفقات الإستثمارية إلى زيادة راس المال الوطني وزيادة المقدرة الإنتاجية للبلاد، والى زيادة في حجم الدخل الوطني في المدى الطويل.

2-الإعانات الإقتصادية

وتشمل انواع متعددة من الإعانات منها:

- **إعانات التصدير:** وهي التي تمنحها بعض الدول للمنتجين والمصدرين فيها بهدف مساعدتهم على الصمود أمام منافسة السلع الأجنبية.

- **إعانات للمؤسسات الخاصة:** وهي الإعانات التي تمنح للمشروعات الخاصة التي تنتج للإستهلاك المحلي بهدف تشجيعها، وتوجيه توظيف الأموال فيها.

-الإعانات التي تمنح للمؤسسات العامة لتغطية العجز الحاصل في موازناتها.

-**إعانات الإستهلاك:** وتشمل الإعانات التي تدفع للموارد الأساسية الضرورية لأجل تخفيض أسعارها.

3- النفقات الإجتماعية

وهي تساهم بشكل غير مباشر في زيادة الإنتاج، فالنفقات التي تصرف على علاج الموظفين والعمال وعلى تحسين ظروف معيشتهم وعلى تدريبهم، تؤدي إلى زيادة كفايتهم ومقدرتهم على العمل والإنتاج وذلك لتحسين الناحية العقلية والجسمية لديهم،

أما النفقات التي تمنح بشكل إعانات نقدية للعجزة والشيوخ والفقراء، فإنها تؤدي الى زيادة الإنتاج بصورة غير مباشرة، لأنها تصرف على استهلاك المواد والسلع الضرورية وبالتالي الى زيادة الطلب عليها مما يستتنج زيادة انتاجها.

ثانيا: أثر النفقات العامة على الإستهلاك

يمثل الإستهلاك جانبا هاما من الإنفاق العام، وذلك عن طريق الطلب المباشر على السلع والخدمات الإستهلاكية. إذ تنطوي النفقات العامة على شراء خدمات إستهلاكية (كالخدمات على الصحة، الأمن، الدفاع...الخ) كذلك شراء سلع إستهلاكية. كما قد ينطوي هذا الإنفاق على توزيع دخول نقدية

تخصص للإستهلاك، ومنه تتوقف أثار النفقات العامة على الإستهلاك على نوع هذه النفقات وظروف الفئة التي تحصل عليها.[1]

ثالثا: أثر النفقات العامة على توزيع الدخل

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة من هذا الدخل. وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة طريقة الإنتاج، وتعتبر سياسة الإنفاق العام كوسيلة لتقليص الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، وتقليصا للفوارق الإجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام لرفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية. ويظهر هذا الأثر عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات مرتفعة الدخل، وتقوم النفقات العامة بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود.[2]

رابعا: أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار

إن أسعار البضائع المختلفة في السوق، لا تحدد بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتحدد في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وقد أصبح تدخل الدولة في الإقتصاد حاليا بشكل منظم، ويحدث إما نتيجة للمطالبة بتدخل الدولة، أو بتدخلها بشكل تلقائي فقد يطالب المنتجون بتدخل الدولة للحصول على اعانات لزيادة انتاجهم وخفض التكلفة، أو لمواجهة المنافسة الأجنبية. كما قد يطالب المستهلكون بتدخل الدولة لخفض أسعار السلع الضرورية، أما تدخل الدولة التلقائي فإنه يتم لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وحماية المستهلكين وتحطيم الإحتكارات.[3]

خامسا: أثر النفقات العامة على التوظيف

تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لمواجهة حالة الكساد، ولمحاربة مشكلة البطالة. فلأجل زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة انفاقها، وتتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام، كالطرق العامة، والمباني والإنشاءات الحكومية، وغيرها وتقوم الدولة

---

[1]–يونس أحمد البطريق وعبد العزيزعلي السوداني، **إقتصاديات النشاط الحكومي (تحليل قرارات الإنفاق العام)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 1996، ص:226.

[2]–علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص:60.

[3]– خالد خضر الخير، **المبادئ العامة في علم المالية العامة والموازنة**، مرجع سبق ذكره، ص:105.

باللجوء إلى القروض لأجل تنفيذ برنامج استثماري، يوفر فرص عمل للمتعطلين عن العمل ويترتب عن هذا الإنفاق توزيع الدخول على الأفراد وزيادة الإستهلاك والإستثمار، بتحويل جزء من الدخول المتحصلة من المشروعات العامة الى الإستهلاك والإستثمار.[1]

ومنه فالنفقات العامة وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها واشباع حاجات المجتمع، ولقيام الدولة بالإنفاق العام يترتب عليه آثار هامة تتعلق بمختلف الجوانب وينعكس تأثيرها على الإقتصاد الوطني سواء من الناحية المالية، السياسية، أو اجتماعية.

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص:107.

خلاصة

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الإجتماعي الى ازدياد حجم النفقات العامة، بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان، فوجودالنفقة العامة لايبررها الجانب الإقتصادي فقط وإنما يبررها الجانب الاجتماعي الذي شمله دور الدولة حيث أن إخفاق آلية السوق في تسيير النشاط الإقتصادي انطلاقا من فكرة " اليد الخفية " وتعدد الآثار الخارجية السلبية لنشاط القطاع الخاص، أدى الى ضرورة تدخل الدولة قصد التخصيص الأمثل للموارد والمساهمة في النشاط الإقتصادي قصد ضمان فعالية أكبر للأداء الإقتصادي.

وسياسة الإنفاق العام وقصد تحقيق الأهداف الإقتصادية المرجوة فإنها تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشاد ونقص الفعالية, لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لا حصر لها، إذ يكون الهدف منها زيادة على تطوير الجانب الإجتماعي من صحة وتعليم هو تحسين الوضعية الإقتصادية وتحسين متغيرات الإقتصاد الكلي وذلك باستهداف الرفع من معدلات النمو الإقتصادي التي إن تحققت فان ذلك يعني تحسن باقي المؤشرات من عمالة و انتاج واستمار.

حيث يعتبر النمو الإقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الإقتصاد ككل وتندرج ضمنه عديد المؤشرات التي تتبع وضعية هذا المؤشر، والذي يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات تعد من أساسيات عملية النمو الإقتصادي وتؤثر من خلاله على باقي المتغيرات الإقتصادية.

الفصل الثاني :

التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

تعتبر التنمية الإقتصادية من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى المعيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم وتقوية الإقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالإستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، غير أن الدول النامية ورغم وعيها بمتطلبات التنمية منذ عقود ورغم توافر الكثير منها على الموارد اللازمة إلا أن أغلب اقتصادياتها مازالت في دائرة التخلف.

وباعتبار الجزائر دولة نامية فإنها تعاني أيضا من بعض مظاهر تخلف اقتصادها، وهذا بسبب ضعف هيكلها الإقتصادي والإعتماد على عائدات صادرات قطاع النفط اعتماد شبه مطلق رغم توفرها على الإمكانيات اللازمة للنهوض بمختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى بشكل يمكن من خلق اقتصاد متنوع يسمح بإحداث تنمية شاملة في جميع الميادين.

وسيركز هذا الفصل على دراسة التنمية الاقتصادية من خلال مبحثين كمايلي:

- **المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية.**
- **المبحث الثاني:مقومات حول التنمية الإقتصادية.**

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية

تعتبر التنمية الإقتصادية ظاهرة لها أبعاد مختلفة حيث تتضمن أحداث تغيرات جذرية في الهياكل الإقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية، وإن عملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية، ولتوضيح ذلك سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية ونظريات واستراتيجيات التنمية.

و سيتم التناول في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- ✓ المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية
- ✓ المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية
- ✓ المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الإقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية

إن التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت بعد ذلك، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من طرف لآخر، ومن بلد لآخر.

أولا: تعريف التنمية الإقتصادية

لها عدة تعاريف وتتمثل في:

هي عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة، من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.[1]

–هي العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وبذلك يقتضي احداث تغير في الهياكل الإقتصادية، وبالتالي فهي تؤدي إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد

[1]–عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2014/1435، ص:11.

الإقتصادية، كما تعتبر التنمية الإقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، أوهي عملية تطور حضاري فهي جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة.[1]

إن مفهوم التنمية الإقتصادية يشير إلى معنى أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الإقتصادي، فمفهوم التنمية الإقتصادية لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الإنتاج وفي البنيان الإقتصادي للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الإنتاج،

وأيضا تعتبر هيكل العمالة، نوعيتها، وتغيير أنواع السلع المنتجة كما يتضمن أيضا تغيير الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع.[2]

وبصورة رئيسية فالتنمية الإقتصادية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات رئيسية وأنماط حياة شائعة وهيئات قومية بالإضافة إلى اجتناب الفقر وإبادته.

ثانيا: تمييز مفهوم التنمية عن المفاهيم المشابهة

كثيرا ما يقع الخلط بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم القريبة منه، وفيما يلي تمييز موجز بينهما:

1-التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي

تم التطرق في المطلب السابق إلى جوهر التمييز بين هذين المفهومين، ونلخص هنا مجموعة إضافات كالتالي:[3]

- النمو مفهوم كمي يشير إلى زيادة المستمرة في إنتاج السلع الإقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات؛
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود؛
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية؛

[1]-أحمد يوسف دودين، **التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص:163.

[2] - هشام محمود الإقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والقومية في البلدان النامية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ص 14، 15.

[3]- طلعت السروجي، **التنمية الإجتماعية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002، ص:51.

– يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغيرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديموغرافية، اقتصادية، وسياسية فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد.

2–التنمية الإقتصادية والتطور الإقتصادي

أصل التطور هو تقدم الإقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا وبذلك فهو مفهوم يشير إلى التغيير والحركة، ولكنه غالبا ما يستعمل للتعبير عن الحالة الإقتصادية أو الإجتماعية أو غيرها لأن مفهوم التطور لا يختص بالمجال الإقتصادي لبلد ما أو قطاع ما بعد مرور فترة زمنية معينة مثلا التطور من مجتمع الزراعي إلى مجتمع الصناعي الحديث وكأن التطور معيار للتقييم.[1]

3–التنمية الإقتصادية ومفاهيم أخرى

هي أن نشير إلى الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم الأخرى غير النمو والتطور الإقتصادي وهي:[2]

أ–**التنمية والتغيير:** التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى تقدم، فقد تتغير الأشياء إلى السالب، فيما تهدف التنمية إلى إحداث تغير نحو الأفضل.

ب–التنمية والتقدم: لا يشير التقدم إلى الحركة في العملية التنموية بل إلى المرحلة النهائية التي تستهدفها.

ج–التنمية والتحديث: ينصرف مفهوم التحديث إلى جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية (تجهيزات تكنولوجية، سلع وأنماط استهلاكية...) وهو لا يشير في الحقيقة إلى حدوث تنمية، لأن نظريات التحديث ظلت أسيرة النموذج الغربي متجاهلة الخصائص المميزة للمجتمعات النامية.

ثالثا: متطلبات ومحددات التنمية الإقتصادية

تتمثل متطلبات ومحددات التنمية الإقتصادية فيما يلي:

1– متطلبات التنمية الإقتصادية

وتتمثل في ما يلي:[3]

---

[1]–مصطفى زروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000/1999، ص ص:10، 11.

[2]–عبد الهادي عبد القادر سويفي، **محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، القاهرة ، 2007/2006، ص ص: 55، 83.

[3]–عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص:30.

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛
- توفير الموارد البشرية المتخصصة؛
- توفير الأمن والإستقرار اللازم؛
- نشر الوعي التنموي بين المواطنين؛
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة؛
- وضع السياسات الإقتصادية الملائمة.

2- محددات التنمية الإقتصادية

تتوقف التنمية الإقتصادية على العديد من المتغيرات والمحددات، والتي من بينها:[1]

- كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ استثمارات جديدة؛
- حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية؛
- درجة الإستقرار الاقتصادي والسياسي والإجتماعي؛
- المزايا التي تمنح للمستثمرين الأجانب؛
- درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الإجتماعية؛
- درجة تحسن نوعية الإستثمار الإجمالي.

رابعا: أهداف التنمية الإقتصادية

تسعى كل دولة إلى الرفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وحتى السياسية ومعايير أولويتها وتنحصر هذه الأهداف بصورة عامة فيما يلي:[2]

1- زيادة الدخل القومي الحقيقي

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة

[1]-أحمد علي دغيم، **الطريق إلى المعجزة الإقتصادية**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006، ص:27.

[2]-كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية1988، ص ص:70،75.

السكانية ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية فكلما كان توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

2-رفع المستوى المعيشي

إن الإرتفاع بمستوى المعيشة للسكان تعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة، ويقاس مستوى معيشة بمؤشرات كثيرة يستهلكه الفرد من سلع وخدمات واشباع احتياجاته الثقافية والحضارية أيضا، وتقاس قدرة الفرد على الأشياء بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل ومستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل على ارتفاع مستوى المعيشة.

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

تعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدف من الأهداف الإجتماعية في عملية التنمية الإقتصادية، فأغلب الدول التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني ايضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي.

4-التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني

يجب أن تسعى التنمية الإقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الإقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية، كما يجب على الدول بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الإقتصاد القومي بالإحتياجات اللازمة.

خامسا: أهمية التنمية الإقتصادية

للتنمية الإقتصادية أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد أو التنظيمات، ويمكن توضيح أهمية التنمية الإقتصادية في النقاط التالية:[1]

- تحقيق الأمن القومي للدولة؛
- زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي تحسين معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل للمواطنين؛
- تحسين وضع ميزان المدفوعات؛
- تقليل الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين طبقات المجتمع؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين؛
- تسديد المديونية أولا بأول.

ومنه فإن التنمية الإقتصادية تكتسي اهتماما كبيرا لدى الكثير من المختصين والمفكرين بعلم الإقتصاد، وذلك لظروف وأسباب التخلف الإقتصادي.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية

نظريات التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية أو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود هذه التنمية أو ضعفها

أولا : التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

لقد ساهم العديد من المختصين في الاقتصاد عبر مراحل تطوره في تزويدنا ببعض المعارف الخاصة بموضوع التنمية، وقد كان لجهودهم اكبر اثر في تطوير النظريات المعاصرة في التنمية الاقتصادية

[1]– أحمد يوسف دودين، **التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**،نظريات وتطبيقات الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص:163.

1-التجاريين والطبيعيين

تركز اهتمام التجاريين حول كيفية تحقيق تنمية اقتصادياتهم خاصة بعد انتهاء العصر الإقطاعي وظهور الدولة القومية وتركز السلطة

أما الطبيعيين فقد اهتموا بضرورة تركيز على قطاع الزراعة باعتباره العمود الفقري والمحرك لعملية التنمية.[1]

2-التنمية في الفكر الكلاسيكي

إن التنمية في الفكر الكلاسيكي تستند على الأفكار التي جاء بها ادم سميث، ريكاردو مالتس جون، ستيوارت ميل وغيرهم من مفكري هذه المدرسة

فقد نادى سميث بان تقسيم العمل وتراكم رأس المال هما العنصران الرئيسان في إحداث التنمية، كما أنها تتقدم بشكل ثابت ومستمر ويساهم فيها جميع الأفراد .[2]

ووضع ريكاردو نظرية بسيطة وشاملة كيف يتم الوصول إلى حالة الركود أو الاستقرار

أما ستيوارت ميل نظر إلى التنمية الاقتصادية على إنها الوظيفة الرئيسية لرأس المال والأرض والعمل واقر بان السيطرة على النمو السكاني هو عامل رئيسي في التنمية الاقتصادية

أما كارل ماركس فقد انتقد في كتابه رأس المال المنشور عام 1867 النظام الرأس المالي والياته، واستنتج بان القوى الاقتصادية الكامنة في الرأس المالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورا.[3]

3- نظرية جوزيف شومبيتر

يرى شومبيتر انه لتحقيق التنمية يجب الخروج من دائرة العلاقة الدائرية بين عناصر التنمية واختراقها بانتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة وإقامة مشروعات والتجديدات التي تقوم على أكتافها التنمية.[4]

---

[1]- محمد هاشم،**التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر** ، المكتب الجامعي الحديث،2007 ص ص:98 99

[2] - **نفس المرجع**، ص ص :100،104

[3]- ضيف احمد، **اثر سياسة المالية على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر 2014-2015 ص: 19

[4]- محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، مرجع سبق ذكره ص:109

4-نظرية كينز

ادخل كينز عنصر جديد له أهميته في التنمية وهو الطلب الفعال وذلك إذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية، فان ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية الشيء الذي يؤدي إلى الزيادة في حجم التوظيف في المجتمع.[1]

ثانيا :النظريات الحديثة للتنمية:

وتتمثل في نظريتين وهما النظرية الكلاسيكية الجديدة ونظرية التنمية الحديثة

1-النظرية الكلاسيكية الجديدة

من رواد هذه النظرية بيتر باور، هاري جونسون، بلا بلاسا الذين يعتقدون أن التخلف ينتج من التخصيص السيئ أو الضعيف للموارد وذلك ينشئ بسبب سياسات التسعير غير الملائمة وتدخل حكومات الدول النامية الواسع في النشاط الاقتصادي الذي يبطأ النمو الاقتصادي ويمنعه من الوصول االى مستويات أعلى ، بالإضافة إلى الفساد وعدم الكفاءة ونقص الحوافز الاقتصادية .[2]

2-نظرية التنمية الحديثة

إن نظرية التنمية الحديثة أعادت التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في الرأس المالي البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فاحتمال تحقيق معدلات مرتفعة لعوائد الاستثمار المقدمة للدول النامية مع انخفاض معدلات رأس المال سوف تتآكل بسبب انخفاض مستويات الاستثمار المكملة في رأس المال البشري .[3]

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الإقتصادية

الإستراتيجية هي مجموعة قرارات وممارسات إدارية تحدد الأداء طويل الأجل بكفاءة وفعالية، ويتم ذلك من خلال تطبيقها وتقويمها على اعتبار أنها منهجية أو أسلوب عمل، وقد بينت التجارب على أنها قد تكون معتمدة على نوع معين من القطاعات، كما يمكن أن تكون خليطا بين القطاعات وتتمثل هذه الاستراتيجيات في مايلي:

[1]- حسين ابراهيم عيد، **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1990،ص:48

[2]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة**، الطبعة الأولى، 2010 ، ص: 158،160

[3]- ميشيل توادارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن حسني ، محمو دحامد محمود ، دار المريخ للنشر،الرياض السعودية، 2006، ص 153

أولا: استراتيجية التنمية المتوازنة

تعرف أيضا بالدفعة القوية وهي وضع الدولة استثمارات ضخمة في الصناعات الإستهلاكية الخفيفة المرتبطة مع بعضها البعض من طرق، مواصلات، إتصالات، وسائل نقل وقوى محركة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها حتى تكتسب القوة اللازمة للنهوض بالإقتصاد، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الإستثمار القومي عن حد معين، وهذا ما أكده وأوضحه روشتين رودان في أهمية الدفع القوية ورفضه الأسلوب التدريجي في التنمية،

نمو القطاعات المختلفة وفق لنسب معينة ولا يشترط أن تكون معدلات النمو بين القطاعات متساوية وإنما تكون وفق لنسب تتحدد تبعا لمرونة الطلب على القطاع هذا لعدم حدوث اختناقات على مستوى القطاع فيما يخص القطاعات التي تخدم الطلب الإستهلاكي النهائي،

اقتصار الإستراتيجية في تحديد فكرة التوازن على العلاقات الأفقية لقطاعات الإنتاج، مثل تلك التي تربط الصناعات الإستهلاكية ببعضها البعض، أو التي تربط الصناعة مع القطاع الزراعي، بالإضافة إلى ذلك فإن التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية ويعود السبب إلى أن الدول النامية بحاجة إلى استيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة لذلك فالدول النامية بحاجة إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات .[1]

ثانيا:استراتيجية التنمية غير المتوازنة

انطلاقا من نقد استراتيجية التنمية المتوازنة من جانب بعض الاقتصاديين هانس سنجر، ألبرت هيرشمان، وبالرغم من وجود اتفاق في الراي من أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في وضع برنامج استثماري كبير إلا انه في هذه الإستراتيجية من الضروري مراعاة الإمكانيات المحدودة للدول النامية، ولا بد أن يشمل هذا البرنامج بعض من الصناعات أو القطاعات الرائدة من الإقتصاد الوطني التي لها روابط مع القطاعات الأخرى والتي تتطور بصورة طبيعية بين صناعة وأخرى، ويطلق عليها قوة التأثير التنموي الذي يحدثه قطاع معين على قطاع آخر، بتوجيه الحد الأدنى من الإستثمارات إلى قطاع

[1]–عصام علي مندور، **التنمية الإقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول الغربية**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص ص:27،26.

واحد أو قطاعات محدودة العدد، الذي من شأنه أن ينتج حجما اقتصاديا أمثلا دون تقسيم الموارد إذا ما تم توزيعها على جهة من القطاعات، شرط اختيار القطاعات بصورة دقيقة بغرض ربطها بقطاعات أخرى لم توجه إليها تلك الموارد،

ومن هنا يمكن الميل إلى الأخذ بوجهة نظر رودان وينركسي في التنمية أي الإستراتيجية المناسبة، فمن الواجب ان تكون نظرة شاملة إلى نموذج الإستثمار، وان يؤخذ في الحسبان تداخل قطاعات الإقتصاد القومي المختلفة ومدى اعتمادها على بعضها البعض، عندئذ لا يكفي فقط التركيز على نقاط معينة للنمو في الإقتصاد القومي لأن الإستثمار في جزء معين له تأثيره على بقية الأجزاء الأخرى للنمو.[1]

ثالثا: استراتيجية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للصناعات الصغيرة وإذا وجه لها اهتمام خاص أن تخدم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد جنبا إلى جنب مع المنشآت الكبيرة فهذا القطاع يمثل إحدى الأدوات التي تحقق التقدم الإجتماعي والإقتصادي تستطيع هذه الصناعات في الكثير من البلدان النامية أن تقيم توازنا خاصة في المناطق الريفية حيث احتمال أن تكون الأسواق محدودة وأن تصنع المنتجات وفق الطلب، فاللامركزية هي سياسة فعالة تهدف إلى النشر المتكافئ للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

إن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يضم المشاريع التي تتطلب كثافة في اليد العاملة ولا تتطلب استثمارات كبيرة في رأس المال، وهو ما يتوافق والأوضاع الإقتصادية للدول النامية لذلك تعتبر هذه الإستراتيجية أكثر ملائمة لها بالاعتماد على هذه الإستراتيجية من شأنه المساهمة في:[2]

- توفير السلع الإستهلاكية؛
- توفير مناصب شغل ؛
- تدعيم التكامل الإقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

وأيا كانت الإستراتيجية المقترحة أو المتبعة فالدول النامية تعاني من قلت الموارد المالية وفائض في الموارد البشرية ولا يمكنها توزيع جميع استثماراتها على جميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية في

[1]– إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص:164،163

[2]– محمد البناء، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1996، ص:104.

الدول لذلك لابد من إعطاء أولويات لبعض القطاعات الأساسية والرائدة دفعة قوية من الإستثمارات ولكن مع عدم إهمال القطاعات الأخرى لأن جميع القطاعات جزء لا يتجزأ من الإقتصاد الوطني كما أن التخطيط الشامل ضروري للدول النامية فالتنمية لا يمكن أن تسير بدون أن يكون هناك تخطيط علمي وسليم لتوزيع الاستثمارات وعمل دراسات لتحليل الوضع السابق والمستقبل لكل قطاع من القطاعات.

وعلى هذا الأساس فإن الإستراتيجية هي مجموعة قرارات وممارسات إدارية تحدد الأداء طويل الأجل بكفاءة وفعالية، ويتم ذلك من خلال تطبيقها وتقويمها على اعتبار أنها منهجية أو أسلوب عمل، وقد بينت التجارب على أنها قد تكون معتمدة على نوع معين من القطاعات كما يمكن أن تكون خليط بين القطاعات.

المبحث الثاني: مقومات حول التنمية الإقتصادية

التنيمة الإقتصادية هي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وتهدف إلى تطوير والنجاح ويتوقف هذا الأخير على مدى قدرة البلد في زيادة معدلات استثمارها ، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم فيما يدور حوله موضوع الدراسة من أجل توضيح أكثرها وتبسيطها، حيث سيتم تقسيم إلى ثلاثة مطالب رئيسية المطلب يتضمن مصادر التنمية الإقتصادية أما المطلب الثاني فهو يخص معيقات التنمية الإقتصادية في حين المطلب الثالث سيكون حول العلاقة بين النفقات العامة والتنمية اقتصادية. حيث سيتم التطرق في هذا المبحث كما يلي:

- ✓ المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004
- ✓ المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو2004-2009
- ✓ المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010 – 2019)

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

تتطلب التنمية الإقتصادية في مراحلها أولى إلى استثمارات ضخمة وبالتالي فهي تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة، والعمل على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات التنمية، سواء كانت من مصادرها الداخلية أو قد تلجا إلى مصادر خارجية.

أولا: مصادر تمويل داخلية.

تنقسم مصادر التمويل الداخلية إلى شقين رئيسين أولهما الإدخار الإختياري والثاني هو الإدخار الإجباري ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1- الادخار الاختياري

هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر بإرادته الحرة عدم اتفاقه على السلع والخدمات وعدم اكتنازه ويتمثل هذا النوع من مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال يضاف إليها القطاع الحكومي ويمكن توضيح ذلك كما يلي:[1]

أ-**مدخرات القطاع العائلي:** وتتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد التسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الإستهلاك المختلفة، وتتمثل مصادر الإدخار فيما يلي:

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات؛
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير؛
- الإستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.

ب-مدخرات قطاع الأعمال: يتمثل في الجزء الذي تستقطبه الشركات من أرباحها المحققة لأغراض الإستثمار، وعندما تسمح فرص مختلفة وتسمى هذه الظاهرة إعادة إستثمار الأرباح وإذا كانت الشركات وحدات إنتاجية تمارس نشاطها الإنتاجي في القطاع فإن ما تحققه من أرباح هو فائض مخطط.

ج-المدخرات الحكومية: وهي تمثل فائض الإيرادات المحققة عندما يكون حجم الإيرادات العامة للدولة أكبر من حجم نفقاتها، وهذا يعني أن رفع مستوى الإنتاج الحكومي يتطلب زيادة حجم الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للإقتصاد القومي، وأن تخفيض النفقات العامة الجارية بالوقت نفسه بما لا يخل بمجريات الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

[1]-محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الإقتصادية مفهومها نظرياتها سياسيتها ، مرجع سبق ذكره**، ص ص: 19 ،20.

2- الإدخار الإجباري

هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات، ويعتبر هذا الشكل من الإدخار ذا فعالية من تنشيط الإقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام وسائل السياسية المالية المناسبة فيما يلي:[1]

أ-**الضرائب:** تعتبر الضريبة الوسيلة التي تستخدمها الحكومة المركزية في تمويل الخدمات الأساسية العامة، وتلجأ إليها الحكومات في العادة لأنها تعطي أفضل الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الإستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية التحتية كما تتميز بسهولة فرضها وجبايتها، كما أنها تعتبر من أكثر الأدوات فاعلية في مقاومة التضخم والضرائب المقصودة هنا، توجب حصيلتها لتمويل المشروعات الإستثمارية وليس لمواجهة النفقات العامة للدولة.

ب-**القروض العامة:** وهي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها أن تجمع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة جمعها وتلجأ الحكومات عادة إلى القروض لتمويل نفقات بعض الحالات مثل الحروب وظروف الطوارئ، وبناء السدود والخزانات لتنشيط الحياة الإقتصادية من خلال توظيف القرض في بعض المشروعات الإنتاجية ومن المفيد أن تذكر بأن عملية الإكتساب على القروض ليست عملية سهلة، فقد تواجهها صعوبات كثيرة في البلاد المتخلفة بسبب عدم وجود أسواق منظمة للسندات الحكومية وضعف الوعي الإدخاري وانتشار عادة الإكتناز، إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الإدخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الإقتصادية إلى الأمام تلجأ إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج، فهو يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى قسمين:[2]

[1]-أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، عمان، دار مسيرة، 2011، ص ص:196، 198.

[2]-عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمان سانية، **دراسات في تنمية افقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، ص:254.

1-مصادر تمويل الخاصة: وتنقسم بدورها إلى:

أ-الإستثمار الأجنبي المباشر: تكون هذه الإستثمارات في شكل قروض أو اكتتاب في سندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة فيها دون أن تعطي الحق في الإدارة، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو إتخاذ قرارات من أعمال هؤلاء الأجانب وهناك صورة لهذه التدفقات وهي الإستثمار بالمحفظة وتضم القروض والأسهم وغالبا ما يتجه هذا المصدر للتمويل إلى الدول التي لديها أسواق مالية متطورة نسبيا، وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للاستثمار.

ب-القروض الخارجية: تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية للأقطار النامية، ويقصد بها تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفق لظروف السوق، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها وفق شروط معينة.

2-مصادر التمويل الرسمية وتتمثل في:

أ-المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:وتمثل المنح والمعونات انتقالا لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المانحة إلى الدول النامية، وفي حالة المنح لا يكون هناك التزام على الدول المتلقية لها بالدفع للدول المانحة بينما في حالة المعونات يكون الدفع بشروط ميسرة وقد تكون المنح في صورة نقدية وتسمى بالمنح الحرة، أو قد تكون في صورة عينية وتعرف المنحة بأنها هبة خالصة لا ترد، ومن ثم لا تحمل الدولة المتلقية لها أي التزام أو أعباء في المستقبل أما المعونات فتجمع بين عنصري المنحة والقرض.

ب-التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية:أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي، مؤسسة التنمية الدولية مؤسسة التمويل الدولية، إن الإقتصاديين الغربيين يؤيدون هذه المنظمات لأن القطاع الخاص في الدول النامية يواجه العديد من العقبات والصعوبات، إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية من مواصلات واتصالات وتعليم ومؤسسات مالية غير متطورة.

ج-الإقتراض: إما من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو الإقتراض من حكومات دول أخرى، عن طريق إصدار سندات دين عام تباع في الخارج.

ويمثل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج عاملا أساسيا في توفير النقد الأجنبي اللازم لإستيراد احتياجات الإستثمار، وترجع اهمية ذلك إلى أن الدول النامية تفتقد وجود قطاع إنتاج سلع الإستثمار داخليا، ومن ثم فإن مستوى الإستثمار يتوقف على قدرتهم على استيراد مكوناته من الخارج، حيث تعجز حصيلة الصادرات عن الوفاء بهذه الإحتياجات فإن إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية هاما في توفير موارد النقد الأجنبي حتى لو توافر الإدخار المحلي، ذلك أن الإدخار المحلي قد يكون كافيا إلا أنه لايمكن تحويله إلى قدر مقابل من النقد الأجنبي ففي بداية عملية التنمية الإقتصادية يكون عدد السلع المنتجة لا يتميز بالتنوع الكبير، إذ يقتصر على عدد محدود من السلع الغذائية والزراعية.

ومنه مصادر التمويل هي التي تحدد طبيعة التنمية الإقتصادية لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الإقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الإقتصادية

لا تسير التنمية الإقتصادية على الدوام وفق ما هو مخطط لها فقد تواجه الكثير من المجتمعات والدول عديدا من العوائق التي تحد من تقدمها، هذا وتختلف هذه المعيقات من دولة إلى أخرى بإختلاف المجتمع وظروفه، وفي ما يلي بيان أبرز العوائق: [1]

أولا: الحلقات المفرغة

يعبر هذا المصطلح عن ما تعنيه الدول النامية من مشاكل متداخلة تتبادل التأثير فيما بينها وما زاد من حدتها هو التفاوت بين مستوى النمو الديموغرافي المتنامي والنمو المتباطئ في باقي المجالات وتضم العديد من الحلقات كالحلقة المفرغة للتعليم، للصحة، ولكن أكثرها حدة هي الحلقة المفرغة للفقر.

ثانيا: ضيق السوق المحلية

يعد من أبرز العقبات التي تعترض كافة الإستثمارات الإنتاجية خاصة الصناعية كما تعاني الدول النامية من عدم تملكها للوسائل الكافية والقدرات على توسيعها بالإضافة إلى مشاكل أخرى كالقيود الجمركية والإدارية والمنافسة الكبرى للمنتجات الخارجية الأعلى جودة لضعف الخبرات والكفاءات المحلية وضعف الطلب الداخلي الناتج أساسا عن إنخفاض مستوى الدخل الفردي.

[1]–عمر محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية ، بيروت، ص ص: 490، 491.

ثالثا: انخفاض المستوى الثقافي والفكري وغياب الكفاءات والمهارات الإدارية

رابعا: غياب الإستقرار الأمني والسياسي

الأمر الذي تجعل التنمية تواجه مخاطر عديدة أهمها

- هروب رؤوس الأموال للخارج واستثمارات أجنبية لرفع درجة المخاطرة وتباطؤ الإنتاج؛
- تناقص القيمة السياسية للبلاد؛
- إلحاق الأذى بالقطاع السياحي؛
- التأثير على التوجيه التمويلي بتوجيه نسبة كبيرة للدفاع وتجهيز الجيش والقطاع الأمن والعسكري هذا ما ينعكس سلبا على سيرورة المخططات التنموية.

خامسا: العقبات التكنولوجية والتنظيمية

حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات للتقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكيف والتركيز على الدورات التدريبية بالإضافة إلى سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية،

وللقضاء على هذه العقبات وخاصة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والإستثمارات المختلفة من أجل الإستفادة من خبراته في تسيير والإدارة ، وضمان لنقل التكنولوجيا وبالتالي التحكم في الجودة والتكلفة .[1]

سادسا: إشكالية التمويل

والتي نشأت عن عجز الدول النامية عن الإبقاء بمتطلبات سياستها التنموية بالإعتماد على مواردها الداخلية ما دفع بها اللجوء إلى مصادر خارجية خلفت تبعات أخرى زادت من حدة وعمق التخلف التنموي لهذه الدول كالمديونية والتبعية والخضوع لهيمنة المؤسسات المالية الدولية التي تتنافى سياستها مع مصالح الدول النامية.

[1]– فايز إبراهيم الحيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، 1985، ص:45.

سابعا: العقبات الإقتصادية

- قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الإقتصادية ؛
- إنخفاض مستوى الدخل مما ينجم عنه انخفاض حجم المدخرات وانخفاض مستوى التغذية؛
- عدم ظهور فرص الاستثمار المربحة؛
- قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم؛
- عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا أمثلا؛
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي؛
- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة.[1]

كلها عوامل ساهمت في تعطل مسيرة التنمية في الدول التي تسعى الى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيطها للحاق بالتقدم وتعد اشكالية التمويل واحدة من اهم معيقاتها التي حدث من تقدمها واثرت بالغ التاثير على مستوى نموها لارتباطها الوثيق بكافة القطاعات والمجالات التي تحتاج الى وقود تمويلي لتحريكها.

المطلب الثالث: أثار الإنفاق العام على الجوانب الإقتصادية

تسعى الدول ومن خلال سياستها الإقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية تتمثل في اشباع حاجات الأفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الإقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها.

أولا: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي بصفة عامة اذ من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي كون هذا الأخير يمثل إحدى مكونات الإنفاق الكلي؛

[1]– بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008 ، ص :119 .

وتظهر أهمية سياسة الإنفاق العام الإستثماري بالنسبة للإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الإقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الإستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي،

وتتوقف درجة تأثير الإنفاق العام الإستثماري على مدى كفاءة استخدامه وبمعنى آخر حسب انتاجية هذا الإنفاق، وذلك من خلال انعكاس الإنفاق الإستثماري على الناتج الوطني بالإيجاب خاصة بزيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية والتي تحدث من خلال زيادة الطلب الفعال فزيادة الطلب الفعال من خلال الإنفاق العام الإستثماري تؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع استثمار وعلى سلع الإستهلاك مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج فزيادة الإنفاق العام الإستثماري ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الإستثمار يمكن أن تزيد من معدل النمو الإقتصادي الكلي والعكس صحيح.[1]

ثانيا: أثر إنفاق العام على الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار

تحدث النفقات العامة أثارا إقتصادية على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل وانجاز والإستثمار وتأثيرها على عناصر الإنتاج والقوى العادية للإنتاج.

1-أثر إنفاق العام على الطلب الكلي

إن مستوى الإستهلاك يتناسب طرديا مع مستوى الدخل هذا الأخير يرتبط بدوره بمستوى الإنتاج في الإقتصاد، فإذا كان أثر إنفاق العام على الإنتاج إيجابيا فيكون أثره النهائي على مستوى الإستهلاك إيجابيا أي يزداد حجم الأستهلاك الكلي كلما زاد حجم الإنفاق العام ويختلف هذا التأثير من مجتمع إلى أخر حسب توزيع الدخل والثروة بين أفراد وحسب الميل الحدي للأستهلاك، فكلما كان الميل أكبر كانت الزيادة في الإستهلاك أكثر من إنفاق العام الذي يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة ويتضح أثر المباشر للإنفاق على الإستهلاك من عدة أوجه أهمها:[2]

أ-زيادة انفاق استهلاكي: ويكون ذلك عن طريق شراء الحكومة سلع وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية؛

---

[1]-دروسي مسعود، **السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم إقتصادية، كلية علوم إقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر 2005 ،2006 ،ص ص:173 ،174.

[2]-مقراني حميد، **اثر انفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر1988 ،2012** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، إقتصاد كمي، كلية علوم اقتصادية وتجارية وتسيير، جامعة بومرداس، 2014 ،2015 ،ص ص:22، 23.

– دفع أجور ومرتبات الموظفين اللذين ينفقوها بدورهم في شراء السلع والخدمات؛

ب–زيادة انفاق استثماري:وهذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين وبالتالي ارتفاع دخول العاملين في المشاريع الإستثمارية ممايزيد في مستوى إستهلاك لديهم.

2–أثر انفاق العام على مستوى أسعار

إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في تأثير على مستوى أسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص، مثل إعانات اجتماعية، كما أن تركيز النفقات على استهلاك أو الاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في أسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب، ويكون مستوى التوازن عند مستوى من أسعار أقل من المستوى السابق.

ثالثا: أثر الإنفاق العام على المؤشرات الإقتصادية الخارجية

يعتبر ميزان المدفوعات أحد الرموز الإقتصادية لأي بلد ووسيلة لتسوية المعاملات الخارجية فهو عبارة عن سجل للمعاملات الإقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة وبمعنى أخر التبادلات بين دولة معينة وباقي العالم حيث تندرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي، وهو سجل ينقسم إلى جانبين جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات والتي يترتب عنها دخول العملة الأجنبية وجانب مدين تسجل فيه معاملات التي تنتج وسائل لتغطية هذه إلتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الإقتصادية المناسبة بالإضافة الى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الإقتصادية والمالية للدولة، وأي اختلال حاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الإستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الإستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الإستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن في ميزان ويحدث عكس في حالة وجود عجز في الميزان.

كما يرى الكثير من الإقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:[1]

– زيادة رؤوس أموال الأجنبية عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الإستثمار؛

– تخفيض الطلب الداخلي(للتقليل من الإستيراد) عن طريق تحقيق الإكتفاء الذاتي.

ومنه فالنفقات العامة وخاصة الإستثمارية منها والنفقات الموجهة لإنعاش الإستثمار العمومي خاص أو أجنبي بالإضافة إلى إعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدلات أجور ومن ثم دخول موزعة.

[1] - بن عزة محمد ،**تاثير سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف** ،دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تسيير مالية عامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة تلمسان 2014،2015 ،ص ص: 176،177 .

خلاصة

إن التنمية الاقتصادية ظاهرة اقتصادية فحسب بل لها أبعاد مختلفة، حيث تتضمن أحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية و المؤسسية و الاجتماعية والإدارية وكذلك في المواقف الشعبية و العادات والتقاليد وان عملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية ولابد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة .

فالتنمية الاقتصادية عملية متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع وتعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج و الخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي وذلك بتوفر مستلزمات معينة.

الفصل الثالث:

أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000-2017

الفصل الثالث: أثر الانفاق العام على التنمية الاقتصادية 2000-2017

لقد كانت ولا تزال مسألة التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من التخلف لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال خططها الإقتصادية والبرامج على اختلاف فلسفتها وتوجهاتها إلى النهوض بالقطاعات اقتصادية كافة وذلك لرفع معدلات النمو،

ففي الجزائر ولتدارك ذلك التأخر الحادث في التنمية الموروثة عن الأزمة الإقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد فمنذ سنة 2001 اعتمدت الجزائر لسياسة إنعاش اقتصادي لم يسبق لها مثيل منذ الإستقلال وحتى هذا التاريخ في ظل وفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 وأخيرا برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010 – 2019 وعلى هذا الأساس تم الطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر**
- ✓ **المبحث الثاني: أثار سياسة الإنفاق العام في الجزائر**

المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر2000-2017

إن برنامج الإنفاق العام وبالخصوص الإنفاق الإستثماري يعتبر من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الإقتصادي، والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع وسنحاول في هذا المبحث التعرض لذلك من خلال المطالب التالية:

- ✓ المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004
- ✓ المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو2004-2009
- ✓ المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010 – 2019)

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في شهر أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001 – 2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ القيمة الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها مع بداية تحسن وضعية هذه الأخيرة قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.[1]

ويضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دينار جزائري كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش الإقتصادي في إطار برامج أخرى.[2]

ومن أهم أهدافه:

- تنشيط الطلب الكلي؛

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.[1]

---

[1]– كريم بودخدخ، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001 – 2009)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة دالي براهيم، الجزائر، (2009 – 2010)، ص :181.

[2]– **نفس المرجع**، ص: 139 .

– ومما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الإقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.[2]

والجدول الموالي يوضح لنا التوزيع القطاعي لمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004)

الجدول رقم (1): التوزيع القطاعي لمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004

الوحدة: مليار دج

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع بالنسبة المئوية
1–اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
2–تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
3– دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
4– دعم الاصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية للسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة** (2000– 2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، الجزائر2013، ص: 64.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

استحوذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد هذا الأخير من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ب 210.5 مليار دينار جزائري من 525 مليار دينار جزائري أي مايعادل 40.1% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.[3]

---

[1]– حمزة سيلام وفاتح ولد ربو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000 – 2014)** ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة أكلي محمد أولحاح ، البويرة ، ص:83.

[2]– **المرجع نفسه**، ص: 64 .

[3]– نبيل بو فليح ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 46.

حيث كان يهدف برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إلى توفير مناصب شغل ، ويهدف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيقها في الفترة (2001 – 2004)، استفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية من مبلغ قدرب 204.2 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 38.8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، أما برنامج تنمية الموارد البشرية خصص له مبلغ 90.2 مليار دينار جزائري هدفه تحسين المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية.[1]

نال قطاع الفلاحة والصيد البحري مبلغ 65.4 مليار دينار جزائري اي ما يعادل نسبة 12.4% من اجمالي المبالغ المخصصة هذا راجع الى استفادة هذا القطاع من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية)،وهو برنامج مستقل عن برامج دعم الانعاش الاقتصادي،

وفي ما يخص دعم الاصلاحات فقدر ب 45 مليار دينار جزائري اي نسبة 8.6% من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج وجه اساسا لتمويل الاجراءات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف الى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.[2]

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على السنوات 2001، 2002 ، 2003 ، بقيمة 205.4 ، 185.9 ، 113.2 مليار دينار جزائري على التوالي من المبالغ المخصصة للبرنامج.[3]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو2004-2009

استنادا للنتائج المحققة ضمن المخطط السابق، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم إحتياطات الصرف، ونظرا للتفاؤل الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا تكميليا هدفت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد.[4]

---

[1]– زكريا مسعودي، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ2001**، مداخلة بالمؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001– 2004)،جامعة سطيف،2013،ص:10.

[2] – سيد أحمد كبراني، **أثر نمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالاصول العربية دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، ص:233.

[3]– **نفس المرجع**، ص:47.

[4]– نبيل فليح، **مرجع سبق ذكره**، ص:47.

إذ يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الإقتصاد الجزائر من حيث قيمته حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب وآخر بمناطق الهضاب العليا.[1]

ويهدف هذا البرنامج إلى:

-ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال فترة البرنامج؛

-إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة، توفير مليوني منصب شغل؛

-إنشاء 150000 محل تجاري بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني، توفير مليون لتر مكعب يوميا من المياه الشروب عن طريق التحلية يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه؛

-توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج، إنجاز آلاف المنشأت الجديدة في مجلات التربوية الاجتماعية الثقافية ، الطاقوية، والهياكل القاعدية.[2]

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية موضحة في الجدول الموالي:

[1]- كريم بودخدخ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 202 ، 203.

[2]- عبد الكريم برشي، **حصر الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة دكتوراه ، جامعة بلقايد تلمسان، 2013، ص: 149.

الجدول رقم(2): القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005 – 2009)

الوحدة: مليار دينار

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة المئوية%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	%45.5
السكن	555	
التربية ، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب	250	
تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192.5	
باقي القطاعات	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	%40.5
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمات العمومية	203.9	%4.8
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
البريد وتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	%1.2

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص47.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن:

قطاع التنمية المحلية والبشرية، استفادة من برنامج خاص يصل إلى 1908.5 مليار دينار جزائري مما يعادل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي من خلال ترقية السكن والاهتمام بقطاع التربية وكذا التعليم العالي والتكوين المهني، وبالإضافة إلى تنمية المناطق الجنوبية ومنطقة الهضاب

العليا وكذا تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز فقد خصص لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية مبلغ قدره 1703.1 مليار دينار جزائري أي مايعادل نسبة 40.5% من إجمالي البرنامج موزعة على كل من القطاع الأشغال العمومية والنقل والمياه والتهيئة العمرانية.

أما قطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري استفاد هو الآخر بمبلغ قدره 337.2 مليار دينار جزائري ما يعادل 8% من إجمالي البرنامج، كما استفاد القطاع الحكومي الإداري هو الآخر من برنامج خاص لتطوير وإصلاح الهياكل الحكومة بمبلغ قدره 203.9 مليار دينار جزائري أي مايعادل نسبة 4.8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، واستفاد قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال هو الآخر ولو بجزء بسيط من إجمالي البرنامج بنسبة 1.2% مايعادل 50 مليار دينار جزائري.[1]

المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010 – 2019)

اعتمدت الجزائر على هذه البرامج من أجل دعم الإنعاش الإقتصادي وفي مايلي توضيح ذلك:

أولا: برنامج النمو الإقتصادي (2010 – 2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشرة سنوات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي أتيحت في تلك الفترة، ليليه برنامج التكميلي لدعم النمو من 2004 –2009 والذي تدعم هو الأخير ببرامج خاصة التي رصدت لصالحها، خاصة مناطق الجنوب والهضاب العليا وذلك تكون قد بلغت تكلفة جملة العمليات التنموية المسجلة في السنوات الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري بعضها مشاريع هيكلية لا تزال قيد الإنجاز.[2]

فقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 21802 مليار دينار جزائري ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي وهو يشمل شقين أساسيين هما استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري ما يعادل 130 مليار دولار، إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11524 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار، كما ولقد

[1]– نبيل بوفليح، **مرجع سبق ذكره**، ص: 47، 48.

[2]–عبد الكريم برشي، **حصر الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013 ، ص:250.

ركز هذا البرنامج على التنمية البشرية وذلك من خلال إنجاز مدارس وثانويات وسكنات ومستشفيات، تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسن الخدمة العمومية وذلك من خلال تخصيص 3100 مليار دينار جزائري لقطاع الأشغال العمومية، كما خصص مبلغ 2800 مليار دينار جزائري لقطاع النقل، و500 مليار لتهيئة الإقليم والبيئة تخصيص 1500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الإقتصاد الوطني إنشاء مناصب شغل، حيث خصص لهذا الغرض اعتماد مالي قدره 350 مليار دينار جزائري تخصيص مبلغ مالي قدره 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة. [1]

تم تقسيم البرنامج إلى ثلاث برامج رئيسية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010- 2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9902	45.42
السكن	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	618	
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية	3500	16.05
الفلاحة والتنميةالريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي والعمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	
المجموع	**21802**	**100**

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص48.

[1]- بوفليح نبيل، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، جامعة الجزائر، 2013،ص: 49.

من خلال معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة:

– استفادة قطاع التنمية المحلية والبشرية بمبلغ قدره 9902 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج؛

– قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دينار جزائري بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج؛

– قطاعات الصناعة الفلاحة الصيد البحري والتشغيل استفاد من مبلغ قدره 3500 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.[1]

على العموم يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابق الذكر يعكس رغبة الدولة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الإقتصادي ومستويات التشغيل.[2]

ثانيا: المخطط الخماسي (2015 –2019)

جاء المخطط الخماسي (2015 – 2019) كتكملة للبرامج السابقة ونظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.[3]

زيادة على ذلك تسعى الحكومة الجزائرية إلى إيجاد التوازن للتقلبات الحاصلة جراء انهيار أسعار البترول في السوق الدولية، إذ أن بمجرد تراجع سعر البرميل الواحد للبترول بقيمة واحد دولار يكلف الخزينة حوالي 100 مليون دولار في اليوم.[4]

فمن أهم النقاط التي جاء بها المخطط الخماسي (2015 – 2019)

– تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها7% بحلول سنة 2019؛

– إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛

---

[1]– بوفليح نبيل، نبيل **مرجع سابق ذكره** ، ص: 48 .

[2]– **نفس المرجع**، ص:48.

[3] -www . premier- ministre. Gov. Dz/ index_ php / option= com content task = viewed = 3765ltemid=229

[4] - http : www. Premier – ministre . gov. Dz/ index. Php?.option= com- content tasx= view;& id= 3765 ltemid=229

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27/ 04/ 2019

– تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة ولسيما توفير العقار والحصول على القص وعلى خدمات عمومية جديدة؛

– زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحة والريفية التي من شئنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة إستراد الخاصة بالمواد الاستهلاكية.[1]

المبحث الثاني: أثار سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000 –2017)

لقد أدى التوسع في الإنفاق العام بوتيرة مستمرة وتنوع وتوسع هياكله إلى اعتباره أداة مالية هامة تستخدم بغرض التأثير في الإقتصاد الوطني، وعلى كافة جوانب المجتمع ونظرا لإختلاف والتنوع الإقتصادي لسياسة الإنفاق العام ولضرورة التعرف عليها فإن سيتم التطرق في هذا المبحث علاقة الإنفاق العام بمؤشرات التنمية الإقتصادية في الجزائر والاختلالات الهيكلية لنفقات العامة والاصلاحات المطلوبة.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- ✓ المطلب الأول: علاقة الإنفاق العام ببعض مؤشرات التنمية في الجزائر خلال الفترة (2017 – 2000)
- ✓ المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية في النفقات العامة
- ✓ المطلب الثالث: الإصلاحات المطلوبة

المطلب الأول: علاقة الإنفاق العام ببعض مؤشرات التنمية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2017)

تسعى الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات وزيادة فرص التوظيف هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى المعيشة، وإلى جانب ماسبق تسعى الحكومة إلى تحسين ميزان مدفوعاتها.

[1]- http : www. Premier- ministre. gov .dz/ index. Php. ? Option= com_ content. Task= view&. Id= 3765 ltemid=229

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27 /04 / 2019

أولا: علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الإقتصادية تأثر على حجم الإنفاق العام لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي ، ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017 في الجدول التالي

الجدول رقم(4): نسبة تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000 – 2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة(مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	نسبة النفقات العامة إلى الناتج%
2000	1178.1	4123.5	28,57
2001	1321.0	4227,1	31,25
2002	1550.6	4522.8	34,28
2003	1690.2	5252,3	32.18
2004	1891.8	6149.1	30.76
2005	1985.9	7562.0	26.26
2006	2453.0	8501.6	28.85
2007	3108.5	9352.9	33.23
2008	4191.1	11043.7	37.95
2009	4246.3	9968.0	42.59
2010	4512.8	11991.6	37.63
2011	5853.6	14588.6	40.12
2012	7058.1	16208.7	43.54
2013	6024.2	16650.2	36.18
2014	6995.7	17242.5	40.57
2015	7656.3	16591.9	46.14
2016	7383.6	17406.8	42.41
2017	7389.3	18906,6	39.08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر.

-Alger.office National des statistiques. Les comptes economiques en volume de 2000 a 2017. Le produit interieurbrut .serie n=751 Alger. P-p =11-14.

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه يتبين تذبذب في نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بل يتم بصورة متقطعة على فترات :

الفترة من 2000 – 2004 :

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع ناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول[1] خلال هذه الفترة مما أدى إرتفاع مداخيل الدولة ، وبالتالي قيامها ببعض الإستثمارات في القطاع الطاقة والمياه والصناعات، البناء الأشغال العمومية وهذا مايفسر لنا زيادة النفقات العامة،

الفترة 2005 – 2009:

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في الإنفاق العام قابله ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن يبلغ اقصى قيمة له سنة 2008 ثم انخفض سنة 2009 ويمكن أن نفسر ذلك إلى إنخفاض أسعار البترول الذي أدى إلى عدم التوسع في الإنفاق وبالتالي انخفاض في خدمات الإدارات العمومية وخارج الإدارات العمومية،

الفترة 2010 -2017 :

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات شهدت نموا معتبرا من سنة 2010 إلى غاية 2012 حيث بلغت 7058.1 مليار دينار لتنخفض بعدها سنتي 2013 و2014 ب6024.1 مليار دينار و6995.7 مليار دينار على التوالي لتعود إلى الإرتفاع طفيف نوعا ما ويرجع ذلك إلى تدهور في أسعار المحروقات الذي أدى بالحكومة إلى انتهاج سياسة مالية حذرة وبالتالي انخفاض معدلات النمو القطاعية؛

نسبة الى اجمالي الناتج المحلي فإن النفقات العمومية في ارتفاع مستمر، حيث قدرت في سنة 2015 ب 46.14 % مقابل 40.57 % سنة 2014 و36.18 % في سنة 2013 مقابل انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتبقى النفقات العامة تمثل 40% من الناتج المحلي خلال الفترة 2010 – 2015 بينما في سنة 2016 – 2017 شهد الناتج المحلي ارتفاع فالسبب الرئيسي لهذا التذبذب هي أسعار البترول.[2]

[1]– بنك الجزائر، **تقرير السنوي 2002** ، تطور النشاط الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص :37.

[2]_ بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2016** ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 37 .

كما يمكن القول أن النفقات العامة تتدخل في بيان معدل النمو الإقتصادي وتطور الناتج المحلي الإجمالي حيث توجد هناك علاقة فتغير معدل النفقات العامة يغير من معدل النمو االإقتصادي، وأن قيمة مرتفعة من النفقات العامة ترفع من تطور الناتج المحلي الإجمالي وعليه يمكن القول بأن النفقات تعتبر من إحدى العوامل المشجعة للرفاهية الإجتماعية، وبالتالي يجب تشجيع تدخل الدولة عن سياسة اقتصادية ترفع من النفقات العامة كما أن تعتبر معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر تتغير حسب الأوضاع الإقتصادية السائدة وخاصة أوضاع السوق البترولية.

ثانيا: علاقة الإنفاق العام بالمستوى العام للأسعار في الجزائر (2000 – 2017)

إن الزيادة الطلب مقارنة بالعرض يؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار وهذا يشكل خطرا وعائقا اقتصاديا لذا لجأت الجزائر إلى التأثير على معدلات التضخم من خلال سياسة الإنفاق العام وسنحاول معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على مستوى العام الأسعار خلال الفترة 2000 – 2017 استنادا للجدول التالي:

الجدول رقم(5): تطور معدلي الإنفاق العام والتضخم في الجزائر 2000 – 2017

السنوات	معدل الإنفاق%	معدل التضخم%
2000	-	0.34
2001	12.12	4.23
2002	17.38	1.43
2003	9.00	4.26
2004	11.92	3.97
2005	4.97	1.38
2006	23.52	2.31
2007	26.72	3.67
2008	34.82	4.85
2009	1.31	5.74
2010	6.27	3.91
2011	29.71	4.52
2012	20.57	8.58
2013	- 14.64	3.2
2014	16.12	2.9
2015	9.44	4
2016	14.7	6.4
2017	1.3	5.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات والإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

الفترة 2000 – 2004 :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات التضخم في حالة تذبذب اي أنه تارة في زيادة وتارة فينقصان،حيث أن وتيرة التضخم سنة 2001 مرتفعة مقارنة بسنة 2000 حيث قدرت ب 0.34% في سنة 2000 لتصبح 4.23% سنة 2001 و 1.43% سنة 2002 واستمر هذا التذبذب إلى غاية نهاية الفترة اين وصل سنة 2004 الى 3.97% بسبب إرتفاع أسعار النقل والاتصال وأسعار التغذية وبالتالي نستنتج أن سبب الرئيسي في إرتفاع معدلات التضخم هو إرتفاع الأسعار

الفترة 2005 – 2009 :

إن معدلات التضخم في الجزائر الملاحظة في الجدول أعلاه كانت متباينة خلال الفترة 2005 – 2009 حيث سجلت أعلى نسبة لها تقدر ب5.74% سنة 2009 بينما في سنة 2005 1.4% ،وانتقل ب 2.31% سنة 2006 إلى 3.67% و4.85% و5.74% في سنوات 2007 ، 2008 ، 2009 على الترتيب يمكن اعتبار هذا الارتفاع بصفة معتدلة ترجع إلى تدخل الدولة بصفة خاصة فيما يتعلق الأمر بدعم وتنظيم أسعار المواد الغذائية الأساسية؛

وعموما يمكن القول أن معدلات التضخم جاءت مستقرة بالنظر لحجم البرامج المالية المخصصة لهذه الفترة وحجم النفقات المخصصة لهذه الفترة وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى التحكم في السيولة المعتمدة من طرف الحكومة وبنك الجزائر من خلال السياسات الجبائية المعتدة والسياسات النقدية المنتهجة.

الفترة 2010 – 2017 :

انخفض معدل التضخم في الجزائر ليصل إلى 3.91% سنة 2010 ، ليرتفع بنسبة ضئيلة تقدر ب 4.52% لسنة 2011 ، ليواصل الارتفاع إلى 8.58% سنة 2012 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار عند الاستهلاك ،ارتفاع أسعار مواد الفلاحية، ارتفاع أسعار المواد المصنعة وكذلك بسبب الزيادة الهامة في الأجور ثم بدأ يتراجع بنسبة 3.25% و2.90% وذلك في سنتي 2013 و2014 على التوالي وهذا بسبب تراجع بعض المنتجات الاستهلاكية؛

عرف التطور نحو الارتفاع التضخم المسجل في 2015 و 2016 بنسبة 4% و6.4% اتجاها معاكسا في سنة 2017 لينخفض 5.6% ، كما نلاحظ من خلال الجدول أن تأثير معدلات الإنفاق العام المتزايدة على معدلات التضخم في حالة تكون طردية وأخرى عكسية أي وجود حالتي سلبية وأخرى ايجابية وترجع أسباب الحالة الاجتماعية لاستخدام الدولة لنفقاتها بصورة مدروسة تساعد في كبح والمحافظة على مستوى مستقر من أسعار على عكس الحالة السلبية حيث تقوم الدولة بالإنفاق العشوائي الغير مدروس.

ومن الأسباب الرئيسية لتذبذب التضخم زيادة الأجور والإلتهاب النسبي للأسعار الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة.[1]

ثالثا: علاقة الإنفاق العام بالمؤشرات الإقتصادية الخارجية في الجزائر 2000 – 2017

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي، التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف والجدول الموالي يبين لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري والنفقات العامة خلال فترة دراسة.

[1]–بنك الجزائر، **التقرير السنوي2017**، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 45.

الجدول رقم(6): تطور رصيد ميزان المدفوعات والنفقات العامة في الجزائر(2000 – 2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإنفاق العام (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)
2000	1178.1	338.76
2001	1321.0	344.66
2002	1550.6	347.96
2003	1690.2	683.06
2004	1891.8	801.41
2005	1985.9	1553.78
2006	2453.0	2101.61
2007	3108.5	2105.49
2008	4191.1	2190.92
2009	4246.3	30.26
2010	4512.8	906.41
2011	5853.6	1290.239
2012	7058.1	945.005
2013	6024.2	94.280
2014	6995.7	- 766.056
2015	7656.3	- 2741.76
2016	7383.6	- 2859.25
2017	7389.3	- 2446.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004 -2009 – 2014 – 2015 – 2016 – 2017 .

الفترة 2000 – 2004 :

سجل ميزان المدفوعات فائضا مستمرا من بداية 2000 الى نهاية الفترة 2004 حيث انتقل الفائض من 338.76 مليار دينار الى غاية 801.41 مليار دينار كما نلاحظ الزيادة المستمرة في الإنفاق العام اي ان هناك علاقة طردية وهذا راجع الى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري والذي تأثر بالارتفاع الزايد لقطاع المحروقات

الفترة 2005 – 2009 :

نلاحظ من جدول تحسن مستمر لوضعية لميزان المدفوعات إلى غاية 2008 وذلك راجع إلى تحسن في أسعار البترول الذي إنجرى عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية؛

أما في سنة 2009 انخفض رصيد ميزان المدفوعات بنسبة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة حيث كان يقدر ب 2190.92 مليار دينار سنة 2008 وأصبحت 30.29 سنة 2009 وذلك راجع إلى تقلص القوى في إيرادات المحروقات الذي يعود انخفاض في سعر البترول والذي أعتبر القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية في الجزائر

الفترة 2010 – 2017 :

في هذه الفترة شهد ميزان المدفوعات ارتفاعا تدريجيا سنة 2010 ليبلغ 906.41 مليار دينار وهنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسات الانتعاش الاقتصادي إلا أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 94.280 مليار دينار ومن ثم تحول الفائض إلى عجز خلال سنوات 2014 ،2015 ، 2016 و2017 أين بلغ 766.056 ، 2741.76 ، 2859.25 ، 2446.44 مليار دينار جزائري على التوالي يقابله تزايد في النفقات العامة خلال هذه السنوات ويعود سبب تراجع في ميزان المدفوعات إلى انخفاض أسعار النفط الدولية

المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية في النفقات العامة

مر الإقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الإستقلال الذي اعتمد على التدخل المفرط للدولة في الإقتصاد وكان الأثر واضح على ميزانية الدولة من خلال زيادة النفقات العامة ، وفي مطلع الثمانينات أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 وتليها الأزمة الأمنية في التسعينات ساهمت هذه العوامل كلها في بدء الدولة في مرحلة انتقالية وبالتالي تأثرت النفقات العامة بصورة واضحة.

الجدول رقم(7): تطور النفقات العامة في الجزائر من 2000-2017

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	%	نفقات التجهيز	%
2000	856.2	72.80	321.9	27.37
2001	963.6	72.94	357.4	37.05
2002	1097.7	70.79	452.9	29.20
2003	1173.8	69.44	516.5	30.52
2004	1245.4	56.83	646.3	34.16
2005	1245.1	62.69	806.9	40.63
2006	1437.9	58.61	1015.1	41.38
2007	1674	53.85	1434.6	46.15
2008	2217.8	52.91	1973.3	47.08
2009	2300	54.16	1946.3	45.83
2010	2704.9	59.93	1807.9	40.06
2011	3879.2	66.27	1974.4	33.72
2012	4782.6	67.76	2275.5	32.23
2013	4131.5	68.58	1892.6	31.41
2014	4494.3	64.24	2501.4	35.75
2015	4617	58.70	3039.3	39.69
2016	4671.7	63.27	2711.9	36.72
2017	4758.1	64.38	2631.5	35.63

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدولين الذين يبينان تطور النفقات العامة بشقيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز ومنحنى النفقات العامة يمكن ان نحلل هذا التطور الى مراحل التالية والتي زامنها مع البرامج التنموية التي وضعتها الدولة من أجل تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة

- **الفترة 2000-2004:**

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع نفقات التسيير بشكل كبير حيث قدرت ب 856.2 ، 963.6 ، 1097.7 ، 1173.8 ، 1245.4 مليار دينار جزائري أي بنسبة 72.80% ، 72.94% ، 70.79%،69.44% ،65.83% بسبب ارتفاع اسعار البترول في هذه الفترة حيث كان له الاثر الكبير

في تسجيل فوائض مالية معتبرة مما شجع الدولة على تسديد المسبق للديون الخارجية مما زاد من نفقات التسيير وتطبيق برامج الانعاش الاقتصادي وما شاهده من مراجعة الأجور و المنح و العائلات بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة مما رفع من وتيرة الإنفاق 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 1891.8 مليار دينار سنة 2004.[1]

- الفترة 2005-2010:

تواصل الدولة في مسعاها الى تطوير الاقتصاد ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي نظرا لتواصل ارتفاع أسعار البترول زادت معها نفقات التسيير حيث بلغت في هذه الفترة من 1245.1، 1437.9 ،1674 ،2217.8 ،2300 ،2704.09 مليار دينار أي بنسبة 62.69% ،58.61% ،53.85% ، 52.91% ،54.16% ،59.93% على التوالي وكذا تطور المنح العائلية ومنح المجاهدين والمصالح الإدارية والمؤسسات الحكومية وتزامنت هذه الزيادات بزيادة في نفقات التجهيز حيث قدرت ب 806.9 ،1015.1 ،1434.6 ،1973.3 ،1946.3 ،1807.9 مليار دينار أي بنسبة 40.63% ، 41.38% ،46.15% ، 47.08% ، 45.83% ، 40.06%التي تمثلت في استفادة ولايات الجنوب و الهضاب العليا من المشاريع المهمة و التي تمثلت في تحسين وسائل وهياكل النقل.[2]

الفترة من 2010-2017:

شهدت هذه الفترة تذبذبات في أسعار البترول مما أوقع الميزانية في حالة عجز أمام تدني مداخيلها مقارنة بنفقاتها وهذا لان الجزائر تعتمد بدرجة أولى على البترول وهذا ما نلاحظه في الجدول أعلاه حيث ما نراه في هذه الفترة أن نفقات التسيير لم تشهد زيادة كبيرة مقارنة بنفقات التجهيز، وذلك راجع إلى توقيف الدولة لكل عمليات التوظيف وزيادة نفقات التجهيز التي كانت في الغالب لاستكمال المشاريع غير منتهية من اجل غلق حساباتها وتسليمها في الآجال المحددة.[3]

إضافة إلى الخلل في توزيع النفقات تعاني سياسة الإنفاق العام في الجزائر عدة مشاكل أهمها:

[1]- بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2004** ، االمالية العامة ، ص40.

[2]- بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2010** ، المالية العامة ، ص 45

[3]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017** ، المالية العامة ، ص: 50

أولا: انتشار الفساد في الجزائر

يعتبر الفساد من أهم عوامل التخلف الاقتصادي والمالي والاجتماعي، ومن أهم عوامل الانحراف الأخلاقي والاجتماعي في المجتمع، بل هو كذلك سبب في إضعاف الدقة المتبادلة بين الأفراد والإخلال لمبدأ تكافئ الفرص والعدل بين أفراد المجتمع.[1]

1- الفساد المالي:

يتمثل في تلك الانحرافات المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة كالاختلاسات، التهرب الضريبي بحيث أن الفساد المالي يقضي على التطور في البلدان والمجتمعات إذ يهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة.[2]

2- الفساد السياسي

يعتبر أكثر أنواع الفساد التي تتميز بالتعسف السياسي الفاسد بممارسة القوة الممنوحة بدون وجه حق تحت غطاء الشرعية القانونية، حيث أن هدفه في هذه الحالة هو تحقيق المصلحة الخاصة على حساب مصلحة المواطنين أي أنه هو ذلك السلوك القائم على الانحرافات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام.[3]

3- الفساد الإقتصادي

يتمثل في استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكانة اجتماعية أو الربح الشخصي عن طريق مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي أو التهرب من دفع الرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات إلى جانب الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات والخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات من تلك العقود،

[1]- عمر حماس، **جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري**، المروحة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017 ، ص: 14.

[2]- مراد كريفار، محمد أمين بريري، **دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 ، 2017 ، ص: 60.

[3]- رحيم حسين، **سياسة التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم**، بحوث اقتصادية عربية، العدد62 ،61 ، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2013 ، ص: 23 .

ويمكن تعريفه أيضا على أنه استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون.[1]

4- الفساد الإداري:

هو ذلك الفساد الذي يمس مؤسسات الدولة وهو استعمال كبار الموظفين في الدولة نفوذها لتحقيق غايتهم الشخصية والمالية مما أدى بفساد الجهاز الإداري في الدولة مثل الإساءة للموظفين واستخدام المال العام بطريقة مسرفة ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات الدولة.[2]

ثانيا: مظاهر التبذير في النفقات العامة في الجزائر

سوف نشير إلى بعض صور التبذير في النفقات التي يتم ارتكابها في الدولة الجزائرية والتي يمكن الحد منها على الأقل بإجراءات بسيطة ألا وهي:[3]

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة بسبب غياب الضوابط القانونية المنظمة أو عدم احترامها وكذلك كثرة اللجوء إلى العمولات والرشاوى دون تعرض المخالفين للعقاب؛

- تشغيل الإيرادات العامة للموظفين أكثر مما يلزم يتسبب في ضياع المال العام في صورة مترتبات ومستلزمات التشغيل (مكاتب، سيارات) لا تقدم في صورة أية فائدة؛

- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ونفقات سعر الوقود الرسمية للخارج في مهام وهمية أو قليلة الفائدة مما يعني خروج عملة صعبة يكون المجتمع في حاجة ماسة إليها؛

- سلوك بعض كبار المسؤولين في الدولة والجيش، من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة؛

- الانتقال إلى اقتصاد السوق ومرحلة الإصلاح الاقتصادي ويتمثل في تهريب مبالغ المساعدات الدولية الموجهة أساسا في إطار برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

---

[1]- عبد الرزاق ملاي لخضر وبونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد السابع، (2009 – 2010).ص :54.

[2]- صبرينة كردودي، عتيقة وصاف، **الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء الغير المشروع لموظف القطاع العمومي)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السابع ، 2016 ، ص: 232.

[3]- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول ، السداسي الثاني، 2004 ، ص 24.

ثالثا: عدم التحكم في النفقات العامة في الجزائر

يدور التساؤل هنا من أين يأتي العجز الحكومي، لايمكن أن يكون هذا العجز من الهيئات العمومية لأنها مقيدة بقاعدة التوازن الميزاني لكن قد يكون عدم التوازن أحيانا متعمدا متعمدا تلجأ إليه الدولة أو الجماعات المحلية التي تطبق سياسة ما أصل العجز إذ هو ذلك الفارق الغير المتحكم فيما بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المتسهلة إلى جانب توسيع التوازن الاقتصادي بالرغم من ذلك يبقى التحكم في النفقات من حسن التقدير،

سوف نقوم بتقديم جدول لمجموع النفقات في الجزائر خلال السنوات 2011 إلى 2018 لتبيان عدم تحكم الدولة في نفقاتها خلال هذه السنوات.[1]

1- مرحلة البحبوحة

في هذه المرحلة لم تعرف عجز في الميزانية وقد حققت فيها الاكتفاء الذاتي بتحقيق متطلبات الشعب الجزائري.[2]

الجدول رقم(8): مجموع النفقات العامة من 2011 إلى 2014

السنوات	2011	2012	2013	2014
مجموع النفقات	6605 مليار دج	7428.7 مليار دج	6.879.8 مليار دج	7.656.16 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية من 2011 إلى 2014.

تميزت السياسة الانفاقية خلال الفترة 2011 إلى 2014 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية (البحبوحة) في الجزائر مما حقق التوازن في مختلف المجالات وعرفت الاستقرار في المجال المالي والاقتصادي مما جعلها تحتل رتبة من بين الدول التي هي في طريق تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم.

[1]- عبد الرزاق ملاي لخضر وبونوة شعيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 56.

[2]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي2011** ، المالية العامة، ص:45.

2 – مرحلة التقشف

لجأت الجزائر إلى التقشف في النفقات نتيجة انهيار أسعار البترول وتقلص الموارد المالية حيث أن الوضع الاقتصادي الجزائري مثير للقلق لكون هذه الأخيرة تعتمد على مداخيل المحروقات بصفة أساسية.

الجدول رقم(9): مجموع النفقات من 2015 إلى 2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
مجموع النفقات	8.858.1 مليار دج	7.948.1 مليار دج	6883.2 مليار دج	8628 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية من 2015 إلى 2018 .

يلاحظ أن الجزائر مرت خلال فترة 2015 إلى 2018 بسبب اعتمادها على مورد واحد وهو النفط مما سبب تدهور في الأسعار ودخول الجزائر في مرحلة التقشف وفي هذه الفترة سجل تراجع محسوس في معدلات الإنفاق العام ودخول الجزائر في تدهور اقتصادي وعجز مالي مما أدى بها إلى إعادة النظر في سياستها الإنفاقية والبحث عن استراتيجيات وحلول والإعتماد على مصادر بديلة للخروج من هذه الأزمة الإقتصادية.

المطلب الثالث: الإصلاحات المطلوبة

تسعى الدولة جاهدة إلى ترشيد الإنفاق العام وفقا لمبادئ على نظام قانوني وتنظيمي لهذا اعتمدت استراتيجية للتحكم في مجال ترشيد النفقات حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى دعم الجهود الرامية التي تسعى إلى إدخال تحسينات على النظام المالي من خلال اعتماد معايير بديلة للتمويل الإنفاق العام حيث سوف يتم التطرق إلى المصادر البديلة للتمويل الإنفاق العام وترشيد الإدارة والإعتماد على سياسة التقشف.

أولا: الإعتماد على المصادر البديلة لتمويل الإنفاق

تعتمد الجزائر على مصدر واحد في مداخلها وهو البترول لكن إثر تعرضها لأزمة اقتصادية بسبب انهيار أسعار البترول قامت بالإعتماد على مصادر بديلة للتمويل الإنفاق العام.وتتمثل في:

1- تثمين الثروات الوطنية وتطويره

يتعين العمل على تثمين ومراقبة ثروات وخيرات الجزائر لذلك عملت هذه الأخيرة على القيام بمجموعة من الإصلاحات المهمة أبرزها:

أ- **قطاع المحروقات:** تعمل الحكومة على القيام بتكملة الترتيبات المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية، الهدف من كل هذا العمل هو التوجه نحو جلب الاستثمار الوطني الخاص بالإضافة إلى جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستثمارات في شكل شراكة في قطاع المحروقات والطاقة والمناجم بما في ذلك أنشطة إنتاج الطاقات المتجددة بالإضافة على قيام الحكومة بضبط سعر الكهرباء والغاز، ولا يمكن نسيان تحديث المنشآت الأساسية لتصدير المحروقات كالغاز الصخري.[1]

ب- **الفلاحة:** بفضل جهود المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والموارد المالية الكبيرة التي قامت الدولة بتخصيصها للقطاع الفلاحة عرف هذا الأخير تطورا ملحوظا جعله يساهم في ترشيد النفقات عن طريق جلب الثروة العمومية حيث قامت الدولة بتزويد الفلاحة بمشاريع ملائمة لتنميتها الهدف من كل هذا هو ترشيد وضبط الإنفاق العام عن طريق:[2]

- العمل على مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة الديون الفلاحين؛
- تحسين المتثمرات وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- حماية الأحواض والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في القطاع الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الإجتماعية؛
- تنمية مجال تربية المواشي والدواجن في المناطق الجبلية؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة الموارد واسعة الإستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية؛
- مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات.

[1]- زرمان كريم، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**،أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة2010 ، ص: 192.

[2]- رشيد سالمي، هاجر غزي، مداخلة بعنوان: **واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، في إطار الملتقى الوطني حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تجارب بعض الدول)، المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 ، يوم 23 ، 24 أفريل، 2019 ، ص :12 .

ت-السياحة: يلفت انتباهنا أن الجزائر تصبو للارتقاء بالسياحة إلى جانب القطاعات التي تخلق الثروة وبناء قطاع سياحي جذاب وذلك من أجل ضمان ترشيد الإنفاق العام عن طريق:[1]

- تثمين التراث السياحي الوطني؛

- إدماج الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة؛

- دعم مختلف الإستثمارات السياحية عن طريق التهيئة والتحكم في العقار السياحي إلى جانب تمويل المشاريع السياحية عن طريق عقود تعتمد عليها وهي عقود الإمتياز؛

- دعم نوعية الخدمات السياحية المقدمة عن طريق مراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة حيث أن دعم هذا القطاع يؤدي إلى خلق نوع من التوازن في النفقات ونموها.

ث-تثمين الثروة المائية: تعتبر الثروة المائية من الثروات الوطنية والتي يتم استغلاله واستعمالها وفقا لسياسة الترشيد للمحافظة على الإقتصاد الوطني وخصوصا في مجال الزراعة الذي يتطلب ثروة مائية هائلة، حيث تم وضع سياسة ناجعة ترمى إلى تثمين هذا المورد وتنويعه عن طريق:[2]

-العمل على مواجهة أي مشكلة تتعلق بالمورد المائي والتسيير الراشد لهذه الثروة؛

-رفع قدرات حشد الموارد المائية بكل أشكالها التقليدية وغير التقليدية التي سيتم تعزيزها من خلال انجاز عدة تحويلات كبرى وعمليات جلب المياه وكذا العديد من السدود؛

-القيام بعمليات والصيانة للمنشآت المائية عن طريق المراقبة اليومية؛

-تجسيد سياسة ترشيد الموارد المائية واقتصادها ومكافحة تبذيرها والمحافظة عليها من كل أشكال التلوث.

4-اعتماد الجزائر على الضريبة كمصدر تمويل

لجأت الحكومة الجزائرية لتعزيز حصيلة الضرائب بهدف تعويض ماخسرته من عائدات النفط والغاز، حيث أن الزيادة في الضرائب يجب أن يكون في اضيق الحدود بحيث يكون هدفها ماليا فقط وهو تزويد الخزينة العامة بالموارد الأزمة لتغطية النفقات وأن لا يكون لها أي أثر على الإنتاج والأسعار والاستهلاك لأن أحسن الضرائب هي أقلها عبئا،

---

[1]- عبد القادر الحسين، **استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيه للهيئة السياحة لآفاق 2025** ، (الآليات والبرامج)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 ، ص ص :172 ، 179 .

[2]- لطرش طاهر، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والأفاق**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011 ، ص: 132 .

وعليه فإن الزيادة في الضرائب يجب أن يكون مرهون بإصلاح وتحديث النظام الضريبي بطريقة لا تؤدي إلى إنكماش الإقتصاد الوطني، والدولة الجزائرية أثناء تحصيل الضرائب فإنها تمكن من تحقيق النفع العام حيث لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل إنها تحصل على حصيلة الضرائب من أجل إستخدامها في مصاريف الإنفاق العام الذي يترتب عليه تحقيق منافع عامة للمجتمع بالإضافة إلا أنه يلاحظ ازدياد درجة تدخل دور الدولة الإقتصادي والإجتماعي دفعها في الآونة الأخيرة إلى إعتماد الضريبة كمصدر تمويلي.[1]

ثانيا: ترشيد الإدارة

يعتبر ترشيد الإدارة من أهم الأهداف التي يجب الأخذ بها نظرا لأهميتها، ضف إلى ذلك تثمين الموارد البشرية وتوجيهها نحو التطور والقيام بمكافحة الفساد الإداري.

1-تثمين الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية ركيزة أساسية للنهوض نحو التطور، بالإضافة إلى المساهمة في رفع التحديات التي تفرضها العولمة والتنافسية الدولية، وهذا بإعتبار المورد البشري المساهم الأول في التقدم وخلق الثروات، لذا بات من الضروري السعي لتعزيز مختلف الجهود لتنميته، فالارتقاء بالعنصر البشري معناه إعطاء وزيادة قيمة للموارد البشرية وإثراءها بمجموعة من المعارف من أجل الراحة النفسية والمادية لها.[2]

ولعل أهم الطرق لتثمين المورد البشري هي عن طريق ترقيتهم، تمكينهم من إظهار قدراتهم دون أي ضغط.

2- مكافحة الفساد الإداري

قام المشرع الجزائري بإستحداث قانون لمكافحة الفساد رقم 06- 01 [3] نظرا لتفشي ظاهرة الفساد الإداري في كل جوانب المجتمع السياسية، الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، حيث أصبحت ضرورة حتمية الحد منه ومكافحته، لذلك يجب وضع إستراتيجية متكاملة لمواجهته عن طريق توافر الإرادة والقيام بالإصلاحات في قطاع الخدمات العامة إلى جانب عنصر مهم الا وهو التوعية العامة بأضرار الفساد الإداري.[4]

---

[1]- شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، **سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الإقتصادية التجميعية على الضرائب**، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2008 ، ص: 34.

[2]- غالم عبد الله وفيشوش حمزة، **دور تقييم المهارات في تثمين الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة مركز البحث العلمي و مناطق الجافة)**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في تثمين الموارد البشرية، جامعة المسيلة، 2011 ، ص ، ص :70، 71 .

[3]-القانون رقم 06- 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ، المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ج، ر،ع 14 ، الصادر في 08 مارس 2006.

[4]- خلوط فوزية، **دور استراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم السياسية، العدد التاسع والعشرون، جامعة محمد خضير بسكرة، 2013 ، ص: 203.

خلاصة

أخذت الجزائر على عاتقها القيام بنهضة شاملة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية التي تمثل السوق الجزائرية من اجل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى اعلي مستوى ممكن ،فقامت بتسطير برامج مختلفة لمدة معينة ابتداء من 2001 حتى 2004 فكانت الثلاثة البرامج التي قمنا بدراستها فمن برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج سنة 2019 كل هذه البرامج تصب في هدف واحد الا وهو دعم الاقتصاد وبالتالي دعم النمو الاقتصادي حيث أن هذه المشاريع هي عبارة عن مخططات حكومية مسبقة تقوم بها الدولة عن طريق الإنفاق العام في شتى المجالات وتدارك التأخر الفادح الذي عرفته الجزائر من ناحية النمو الاقتصادي و الهياكل وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السبب الحقيقي في فشل الكثير من المشاريع التنموية وعدم استدامتها ليس هو نقص أو غياب الإنفاق إنما هو سوء استعمال هذه النفقات وسوء استغلالها بسبب انتشار الفساد إلى جانب ظهور التبذير في النفقات العامة وعدم التحكم فيها واستخدامها في المجالات الغير مخصصة لها.

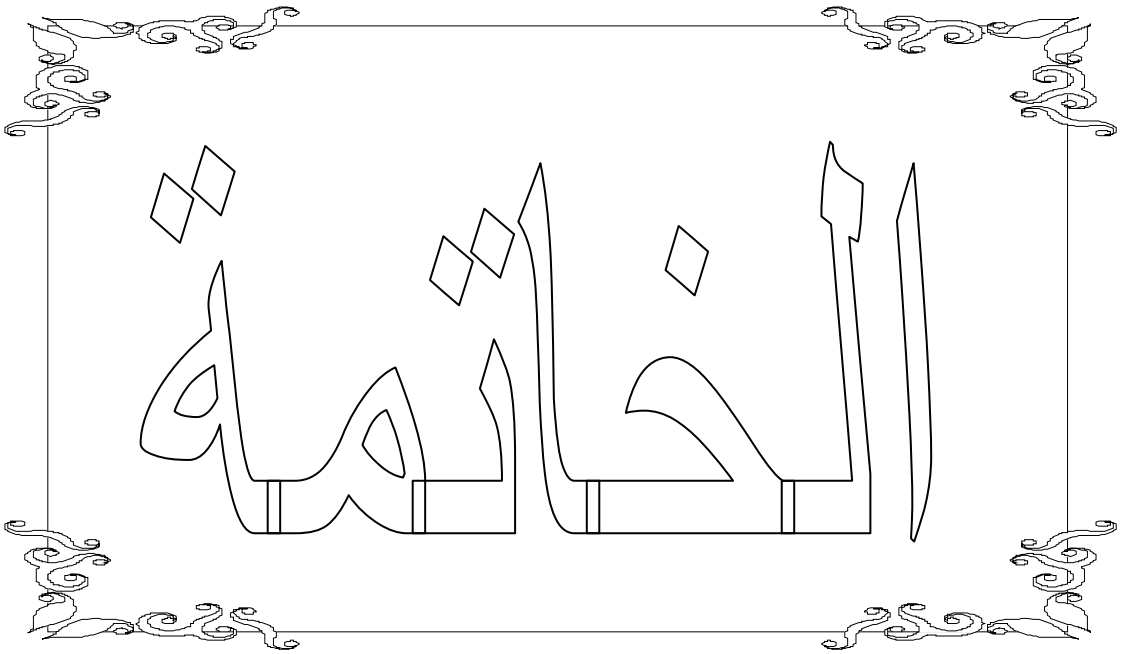
الخاتمة

الخاتمة

ارتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام الذي أصبح من أهمأدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي بهدف رسم آثار ايجابية على الناتج المحلي والحفاظ على مستويات مرتفعة لمعدلات النمو الاقتصادي، وتلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي هذا الأخير يعتمد هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم انه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي .

حيث تم التناول في هذه الدراسة موضوع سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000 – 2017 ففي الفصل الأول تعرفنا على الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية وذلك من خلال تعريف، تقسيمات، ظاهرة تزايد، كما تم التطرق إلى موضوع التنمية الإقتصادية الذي يشير إلى بعض الجوانب المهمة كاستراتيجيات ومعوقات كما أشرنا إلى تأثير سياسة الإنفاق العام وذلك من خلال دراسة الأثر التي تولده سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية

تم التوصل في هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على التنمية الإقتصادية

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي :

–إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية؛

– يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي وبين مستوى التقدم لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بادراك العوامل المفسرة له؛

– تتجلى أهميةالإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام أو الخاص أو بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية؛

– غياب الرشاد في الإنفاق العام حيث أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ماقد خصص لها, وهذا بسبب ضعف دراسات تقنية وسوء اختيار نوعية المشاريع والبرامج؛

– مساهمة سياسة الإنفاق العامفي الجزائر في عودة الإنعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017؛

– يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات في عملية تمويل الموازنة العامة للدولة وذلك بنسبة 60% ؛

–مساهمة سياسة الإنفاق العام في الجزائر 2010 – 2014 في عودة الإنتعاش لنشاط الإقتصادي للجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج؛

–لقد اتخذ برنامج الانعاش الاقتصادي لسنة 2001 – 2004 أداة سياسية اقتصادية معروفة في سياسة الإنفاق العام تمثل في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزا على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الانتاجية والخدماتية ؛

اختبار الفرضية الرئيسية

من خلال النتائج يمكن اختبار الفرضية كمايلي:

ان برامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر حقق نتائج غير مرضية وذلك راجع إلى أن الدولة تعتمد وبشكل شبه كلي على الجباية البترولية حيث شهدت انخفاض في الآونة الأخيرة مما أدى إتباع الدولة إلى سياسة التقشف خاصة في سنتي 2016–2017

اما بالنسبة للفرضيات الفرعية

– **الفرضية الأولى:** إنإتباع الدولة لسياسة اتفاقية توسعية سيؤثر ايجابيا على نمو الناتج المحلي فانطلاقا من أن الإنفاق العام يمثل جزء من الطلب الكلي وبالتالي فان أي زيادة في حجم الإنفاق العام يمثل جزء من الطلب الكلي وبالتالي فان أي زيادة في حجم الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة عي الطلب الكلي والتي يصحبها زيادة مضاعفة في الدخل.

– **الفرضية الثانية:** إن الهدف من تطبيق البرامج التنموية هو إنشاء مجموعة من المشاريع هدفها خلق مناصب عمل بغية تقليص من حدة البطالة و بالتالي الزيادة عي نسبة العمالة وزيادة معدل النمو الاقتصادي و المساهمة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي.

– **الفرضية الثالثة:** مساهمة سياسة الإنفاق العام في الجزائر من 2000–2017 لعودة الانتعاش في النشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.

الخاتمة

أفاق الدراسة

انطلاقا مما سبق من النتائج التي تصب في إطار معالجة النقائص و الاختلالات الملاحظة على مستوى برامج الإنفاق العام بالخصوص فانه و لتكملة موضوع هذه الدراسة فإننا نقترح دراسة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة و الجاري تطبيقها تماشيا مع مواصلة الجزائر لسياسة الإنفاق العام التوسعية في شكل البرنامج الخماسي 2019 وذلك قصد تفعيل أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي خاصة فيما تعلق الأمر منها بتطوير قوانين الاستثمار واليات التمويل ونظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- فتحي أحمد ذويب عواد، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

2- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، عمان، دار مسيرة، 2011.

3- أحمد علي دغيم، **الطريق إلى المعجزة الإقتصادية**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006.

4- أحمد يوسف دودين، **التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**،نظريات وتطبيقات الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

5- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

6- بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008 ، ص 119 .

7- بنك الجزائر، **تقرير السنوي 2002** ، تطور النشاط الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

8- حسين إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1990.

9- خالد خضر الخير، **المبادئ العامة في علم المالية العامة والموازنة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014.

10-خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية ، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان ، 2007.

11-خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.

12-رحيم حسين، **سياسة التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم**، بحوث اقتصادية عربية، العدد62 ،61 ، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2013 .

13-زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 1994.

14-سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

15-سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة أولى، دار دجلة، عمان، 2011.

16-سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة"النفقات العامة، أداة العامة للميزانية العامة"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005.

17-طارق محمد الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008 .

18-طلعت السروجي، **التنمية الإجتماعية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002.

19-عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، 1992.

20-عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمان سانية، **دراسات في تنمية افقتصادية**، مكتبة حسين العصرية.

21-عصفور محمد شاكر، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

22-عمر محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية ، بيروت.

23-فايز إبراهيم الحيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، 1985.

24-فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدار الكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

25-فوزت فرحات، **المالية العامة(الإقتصاد المالي)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.

26-كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية1988.

27-محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

28-محمد البناء، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1996.

29-محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة**، الطبعة الأولى، 2010 .

30-محمد هاشم،**التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر** ، المكتب الجامعي الحديث،2007 .

31-محمد يسري حسن عثمان، **اقتصاديات المالية العامة،** مطابع الطوبجي للنشر، لبنان، 1996.

32-ميشيل توادارو، **التنمية الاقتصادية،** ترجمة: محمود حسن حسني ، محمو دحامد محمود ، دار المريخ للنشر،الرياض السعودية، 2006.

33-هشام محمود الإقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والقومية في البلدان النامية،** الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

34--حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة،** دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

35--عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية،** الطبعة الأولى، مكتبية حسين العصرية، لبنان، 2014/1435، ص11.

36--عبد الهادي عبد القادر سويفي، **محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي،** القاهرة ، 2007/2006.

37--عصام علي مندور، **التنمية الإقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول الغربية،** الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003..

38--علي العربي وعبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة،** دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.

39--علي زغدود، **المالية العامة،** ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

40--يونس أحمد البطريق وعبد العزيزعلي السوداني، **إقتصاديات النشاط الحكومي (تحليل قرارات الإنفاق العام)،** الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 1996.

2- المذكرات والرسائل

1- حمزة سيلام وفاتح ولد ربو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000 – 2014)** ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة أكلي محمد أولحاح ، البويرة .

2- دروسي مسعود، **السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم إقتصادية، كلية علوم إقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر 2005 ،2006 .

3- سيد أحمد كبراني، **أثر نمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالاصول العربية دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان.

4- ضيف احمد، **اثر سياسة المالية على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر2014-2015 .

5- عبد الكريم برشي، **حصر الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة دكتوراه ، جامعة بلقايد تلمسان، 2013، ص 149.

6- عبد الكريم برشي، **حصر الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013 .

7- عمر حماس، **جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري**، المروحة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017 .

8- كريم بودخدخ، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001 – 2009)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة دالي براهيم، الجزائر، (2009 – 2010).

9- مصطفى زروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000/1999.

10-مقراني حميد، **اثر انفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر1988 ،2012** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، إقتصاد كمي، كلية علوم اقتصادية وتجارية وتسيير، جامعة بومرداس، 2014 ،2015 .

3- المجلات والملتقيات

1- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول ، السداسي الثاني، 2004 .

2- بوفليح نبيل، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، جامعة الجزائر، 2013.

3- خلوط فوزية، **دور استراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم السياسية، العدد التاسع والعشرون، جامعة محمد خضير بسكرة، 2013 .

4- – رشيد سالمي، هاجر غزي، مداخلة بعنوان: **واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، في إطار الملتقى الوطني حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تجارب بعض الدول)، المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 ، يوم 23 ، 24 أفريل، 2019 .

5- زرمان كريم، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**،أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة2010 .

6- زكريا مسعودي، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ2001**، مداخلة بالمؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2004)،جامعة سطيف،2013.

7- شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، **سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الإقتصادية التجميعية على الضرائب**، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2008 .

8- صبرينة كردودي، عتيقة وصاف، **الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء الغير المشروع لموظف القطاع العمومي)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السابع ، 2016 .

9- طلال محمود كداوي، **الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العدد4، السنة9، 1978.

10- عبد الرزاق ملاي لخضر وبونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد السابع، (2009 – 2010).

11- عبد القادر الحسين، **استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيه للهيئة السياحة لآفاق** 2025 ، (الآليات والبرامج)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 .

12- غالم عبد الله وفيشوش حمزة، **دور تقييم المهارات في تثمين الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة مركز البحث العلمي و مناطق الجافة)**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في تثمين الموارد البشرية، جامعة المسيلة، 2011 .

13- لطرش طاهر، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والأفاق**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011 .

14- مراد كريفار، محمد أمين بريري، **دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 ، 2017 .

15- نبيل بوفليح، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد التاسع جامعة الجزائر، 2013 .

4- القوانين والمراسيم

1- القانون رقم 06- 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ، المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ج، ر،ع 14 ، الصادر في 08 مارس 2006.

ثانيا: المواقع الالكترونية

1- http : www. Premier- ministre. gov .dz/ index. Php. ? Option= com_ content. Task.

2- http : www. Premier – ministre . gov. Dz/ index. Php?.option= com- content tasx.

3- www . premier- ministre. Gov. Dz/ index_ php / option= com content task

ملخص

تعتبر الجزائر إحدى الدول السائرة في طرق النمو، لهذا لجأت الى سياسة الإنفاق العام التي تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية مساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية، عن طريق برامج ومخططات لإنعاش الاقتصاد من خلال تخصيص قدر كاف من الأموال لتنفيذ برامج استثمارية خلال الفترة 2000 – 2017 ورفع معدلات النمو الاقتصادي، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة تحسن العوائد النفطية، ومن نتائج هذه الدراسة أن هناك تأثير للإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017 وهو تأثير ضعيف نظرا لإنتهاج الجزائر سياسة انفاقية توسعية مقابل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، حيث أن زيادة النفقات العامة من سنة إلى أخرى يؤدي إلى زيادة متغيرات التنمية الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التنمية الاقتصادية .

Abstract

Algeria considered one of the countries going into growth path, that's why it went to public expenditure policy one of the most important tools of financial policy that contribut to economy growth using a rang of programs and plans to revive its economy by cuatomizing enough amount of mony to make investment programs between the 2000th and 2017th and the rise of economy growth rote using for that financial release known a result of improved oil imcom.

One of this study's results is the effect of public expenditure on the economy growth in Algeria from 2000 to 2017, this baa small effect because Algeria used an expansionary expenditure policy versus the non flexibility of the productive system, where the increase of public expenditure year by year leads to a little rise of economy growth variables.

Keywords: *public expenditure, economic development*